

دروس من الاقتصاد البرازيلي

للاستاذ الدكتور عبد المنعم البيه (*)

١ - المساحة والسكان والنمو :

لعل أكبر منبع طبيعي من منابع الثروة بالبرازيل ، هو مساحتها الشاسعة من الاراضى ، التى تصل الى ٨٥١٢٠٠٠ كيلو متر مربع ، وقد قدر عدد سكانها بحوالى ٩٥٣ مليون نسمة ، فى منتصف عام ١٩٧١ ، ووصل معدل نموها فى نفس العام ، الى ١.١٣٪ . ولنفصل الآن ما أجملنا .

فمن حيث المساحة ، تأتى البرازيل فى الترتيب ، الخامسة من دول العالم ، بعد روسيا السوفيتية وكندا والصين والولايات المتحدة ^١ ، ويمكن أن تتسع مساحة البرازيل - من الناحية النظرية - الى عشرة أمثال ^٢ سكانها الحاليين ، الذين بلغوا فعلا ٩٢.٨ مليوناً فى منتصف عام ١٩٧٠ .

(١) تبلغ مساحة روسيا السوفيتية ٢٢.٤ مليون كم مربع ، وكندا ٩.٩ م ، والصين ٩.٦ م والولايات المتحدة ٩.٤ م ، و ج.ع.ل. ٧.١ م ، و ج.ع.م. ١.٠ م والمانيا الغربية ٢.٤٨٥٧٢ كيلو متر مربع . انظر

Trends in Developing Countries by World Bank, 1971, table 1.1
Economic Facts in Figures, published by The
Deutsche Bank, June 1972.

The new Brazil, prospect for stability & Profits, prepared & published
by Business International, N. Y. 1965, p. 1.

World Bank, International Development Association (I. D. A.)
Annual Report, 1972, p. 49.

وقدرة مجلة ال Economist (عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢) ، عدد سكان
البرازيل عام ١٩٧٢ بحوالى ١٠٠ مليون .

(*) استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة بنغازى - دكتوراه فى العلوم
الاقتصادية والمالية من جامعة لندن .

وسكان البرازيل (تحتل المرتبة الثامنة في دول العالم) خليط مختلف عن بعضه كل اختلاف ، تزيد كثافتهم زيادة كبيرة في الجنوب وفي الشمال الشرقي ، ويقل عدد السكان في الغرب ، كما اتضح من البحث الذي أجري عام ١٩٦٥ ، حينما كان سكان البرازيل ٨١٣ مليوناً ، حيث ذكرت الأرقام ما نضعه في الجدول التالي .

جدول رقم (١) هـ

السكان والمساحة ومتوسط الدخل عام ١٩٦٥

متوسط دخل الفرد بالدولار (الناتج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج)	ميل مربع	عدد السكان بالملايين
٤٠٠	٥٨٠.٠٠٠	٤٨ بالجنوب
١٠٠	٣٩٠.٠٠٠	٢٧ بالشمال
—	٢٣١٧.٠٠٠	الشرقي
٦ ٢١٦	٣٢٨٧.٠٠٠	٦ الباقي
		المجموع ٨١

ويتبين من الجدول السابق ، أن ٤٨ مليون نسمة في الجنوب ، كانوا يعيشون عام ١٩٦٥ في ٥٨٠.٠٠٠ ميل مربع ، أي أن أكثر من نصف السكان ، عاشوا في حوالي سدس المساحة ، وحصلوا على أعلى متوسط في الدخل قدره ٤٠٠ دولار للفرد ، وعاش حوالي ٢٧ مليون في ٣٩٠.٠٠٠ ميل مربع في الشمال الشرقي ، وحصل الفرد في المتوسط على دخل سنوي قدره ١٠٠ دولار ، بينما عاش الباقون وتوزعوا وانتشروا في أحراش وغابات وأراض لم تطرق بعد . وهكذا يزدحم

(٤) أنظر International Financial Statistics, International Monetary Fund, Vol. 24, No. 7, July 1971, p. 68.

(٥) أنظر The New Brazil المشار إليه آنفا .

(٦) أنظر ... Trends in الأنف الذكر ، ١٩٧١ جدول ٤ و ٣ ، ويلاحظ أن جدول ٤ و ٢ لعام ١٩٧٠ ولنفس المرجع وهو المصرف الدولي ، كان مختلفاً في أرقامه .

الشاطئ الشرقى ويزدحم الجنوب بالسكان ، بينما لا يعيش فى حوض الامازون (٤٢٪ من مساحة البرازيل) ، الا ٣٪ من السكان .

وتتضح اتجاهات السكان وزيادتهم وتقديرهم ، فى آخر احصائيات دولية ، من الجدول الآتى :

جدول رقم (٢)

سكان البرازيل وتقديراتهم

عدد السكان فى منتصف عام ١٩٦٩	نسبة زيادة السكان عام ١٩٦٩ ٪	عدد السكان فى منتصف عام ١٩٧٠	تقدير السكان فى منتصف عام ١٩٧١
٩٢٢٨٢٢٠٠٠	٣٢	٩٢٨٠٠٠٠٠	٩٥٧٠٠٠٠٠ ١٠٩٥٣٠٠٠٠٠

ومن هذا الجدول يتضح أن سكان البرازيل ، يتزايدون بأكثر من نصف مليون نسمة كل عام ، وأن نسبة زيادتهم ٣٢٪ ، بينما يذهب تقدير السكان فى منتصف عام ١٩٧١ ، مذهباً بعيداً ، إذ يقدره المصرف الدولى بحوالى ٩٥٧ مليوناً ، ويقدره صندوق النقد الدولى بحوالى ٩٥٣ مليوناً .

ومع أن السكان يتزايدون بنسبة كبيرة كل عام ، الا أن خطة التنمية البرازيلية^{١١} ، توضح أن ٣٣٪ من السكان ، كانوا عام ١٩٥٠ ، يؤثرون فى النشاط الاقتصادى economically active وقلت النسبة الى ٣٢٪ عام ١٩٦٠ ، ثم أصبحت ٣١٪ عام ١٩٧٠ ، بيد أن المتوسط العالمى ٤٣٪ .

World Bank Atlas, 1971

(٧) انظر

World Bank (I. D. A.) Annual Report, 1972

(٨) انظر

الآنف الذكر ، ص ٤٩

(٩) انظر Trends in ، ١٩٧١ ، جدول ٢ و ١

(١٠) انظر I. F. S. الآنف الذكر ، ص ٦٨

(١١) انظر مجلة ال Economist ، العدد الآنف الذكر .

ومع ما لدى البرازيل من امكانيات هائلة للزراعة ، ومع أنها أقدمت على التصنيع من سنين ، فإن متوسط دخل الفرد ، لم يزد - في حوالى عشرين عاما - الا زيادة نعتبرها قليلة ، كما يتضح من الجدول الآتى رقم (٣) :

الناتج الاهلى الاجمالى للفرد فى البرازيل
بدولارات الولايات المتحدة لعام ١٩٦٤
(بتكلفة عوامل الانتاج)

جدول رقم (٣) ١٢

١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧١ تقدير ١٢
١٤٧	١٧٥	٢٠٢	٢١٦	٢٢٦	٢١٩	٢٣١	٤٣٢

ويظهر من هذا الجدول ، أن الناتج الاهلى الاجمالى للفرد فى البرازيل ، لم يزد من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٩ ، الا من ١٤٧ دولار الى ٢٣١ دولار . أما عام ١٩٧١ فهو تقدير لم تتحقق أرقامه بعد . ولا تزال أعداد غفيرة فى البرازيل ، تعاني من الفقر والحرمان - كما سنرى فيما بعد - ولذا جاءت نسبة نمو الدخل ، نسبة قليلة متواضعة ، كما تظهرها المقارنة الآتية :

(١٢) Trends in ، عام ١٩٧١ ، جدول ٤ و ٣

(١٣) تقدير مجلة
 International Finance, a Chase Manhattan bi-weekly service
 for corporate consumers and correspondent Banks, January 15th 1973, N. Y.,
 pp. 4-5. The Same magazine of May 7th estimates per capita at \$ 498.

الناتج الاهلى الاجمالى للفرد بالدولار عام ١٩٦٩
ومتوسط معدل النمو (١٩٦٠ - ١٩٦٩)
(بتكلفة عوامل الانتاج)

جدول رقم (٤) ١٤

الامة	الناتج للفرد بالدولار	معدل النمو %	الامة	الناتج للفرد بالدولار	معدل النمو %
البرازيل	٢٧٠	١٤	ج.ع.ل.	١٥١٠	٢١٧
بورتوريكو	١٤١٠	٦٠	اليابان	١٤٣٠	١٠٠
الارجنتين	١٠٦٠	٢٦	المجر	١١٠٠	٥٥
فينزويلا	١٠٠٠	٢٥	السعودية	٣٨٠	٧١
المكسيك	٥٨٠	٣٤	زامبيا	٢٩٠	٥٤
بنما	٦٦٠	٤٨	البرتغال	٥١٠	٤٩
اسبانيا	٨٢٠	٦٥			
بوليفيا	١٦٠	٢٤			

وتبين أرقام الجدول السابق ، أن معدل النمو فى البرازيل ، أقل من معدل النمو فى كثير من بلاد أمريكا اللاتينية ، وأقل بطبيعة الحال ، من بلاد مثل اليابان والمجر والجمهورية العربية الليبية وزامبيا وغيرها ، مع أن البرازيل أكبر دولة فى أمريكا الجنوبية ، ولها باع طويل فى التجارة مع جيرانها ، وخبرة قديمة بالزراعة ، وخبرة مستحدثة فى الصناعة .

(١٤) أنظر World Bank Atlas الألف الذكر ، ١٩٧١

ويلاحظ ان الناتج للفرد فى البرازيل ، جاء ٢٧٠ دولارا عام ١٩٦٩ ، بينما وضعه المصرف الدولى نفسه ، وعن ذات العام ، ٢٣١ دولارا ، كما اوضحنا هنا بالجدول رقم (٣) .

٢ - الفقر والفنى :

نمت قطاعات اقتصادية مختلفة بالبرازيل ، وظهر عدد كبير من الاغنياء ومن رجال الصناعة ، ومع ذلك فهناك هوة كبرى وتفاوت شاسع ، بين الاغنياء والفقراء ، حتى لتكاد البرازيل تتكون من أمتين مختلفتين ، ولكنها يتحدان فى شيء واحد ، هو السعى وراء الرزق فمثلا ٤٠٪ من سكان البرازيل فقراء - كما سنذكر فيما بعد - بينما توجد أمثلة صارخة عن الثراء الواسع ، مثل أسرة مكونة من خمسة أشقاء ، يمتلكون ٣٠٠.٠٠٠ رأسا من الماشية ، كونوها حقيقة بالعرق والتعب ، وأصبحوا من الاغنياء ، ولكنها حقيقة لا تخفى الوجه الآخر للبرازيل ، وجه الفقر والحاجة . واذا كان متوسط دخل الفرد ، لا يوضح التفاوت بين الفنى والفقر ، فان عدد وفيات الاطفال بالبرازيل ، ومقارنته بعدد وفيات الاطفال فى الدول الاخرى ، يؤكد ما ترزح تحته الاسر الفقيرة ، من جهل وفقر ومرض ، كما يتضح من الجدول الآتى :

وفيات الاطفال

(عدد وفيات الاطفال تحت سن عام واحد بالنسبة لكل ١٠٠٠ مولود)

جدول رقم (٥) ١٥

الدولة	المعدل	الدولة	المعدل
اسرائيل	٢٣	السويد	١٣
قبرص	٢٧	اليابان	١٥
الكويت	٣٦	فرنسا	١٦
المكسيك	٦٦	استراليا	١٨
مصر	١١٨	المملكة المتحدة	١٩
الهند	١٣٩	الولايات المتحدة	٢٠
مراكش	١٤٩	ايرلندا	٢١
تركيا	١٥٥	الروسيا	٢٦
البرازيل	١٧٠	ايطاليا	٣٠
جاپون	٢٢٩	المجر	٣٦

(١٥) انظر Trends in السابق ذكره ، جدول ١ و ٢ مشيرا الى

Population Reference Bureau, Inc., 1971 World Population Data Sheet, June 1971.

ومن الجدول السابق يتضح ، أن نسبة وفيات الاطفال بالبرازيل ، من أعلا النسب في العالم ، أعلا من تركيا والهند ومصر والمكسيك ، ولا وجه لمقارنتها بالنسبة الموجودة في البلاد المتقدمة ، مثل السويد أو فرنسا أو استراليا ، مما يدل - كما ذكرنا - على وجود الجهل العميق لدى طبقة كبيرة من السكان ، الجهل بالامور الصحية ، ومما يدل على وجود الامراض ، وعدم تقديم العناية الصحية الكافية للمواليد .

ويعزز رأينا هذا ، أن الامية لا تزال منتشرة في البرازيل بشكل كبير ، فنسبة الامية بين الكبار مختلف فيها ، ولكنها تقدر بمالا يقل عن ٣٥٪ ، (مع أن البرازيل حصلت على استقلالها ، منذ مائة وخمسين عاما) ، ولذا بدأت حديثا برنامجا لمحو الامية وتعليم الكبار ، وهو بداية على أية حال .

٣ - تضخم المدن ومصرف الاسكان :

بدأت المدن البرازيلية وعلى الاخص الموانى ، تزدهم بالسكان ازدهاما خطرا ، فمدينة ساءوا بولو Sao Paulo مثلا ، زاد سكانها بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٢ ، من ٢ر٤ مليون الى ٩ر٥ مليون (ويقدر تعدادها عام ١٩٨٤ بحوالى ٢٠ مليون) ، ولذا زادت السرقات والاعتداءات ، من ٣٧٥٠ عام ١٩٦٨ الى ١١ر٤٠٠ عام ١٩٧٢ ، كما أضحت المدن الكبرى تشكو ، من كثرة تلوثها بالدخان المتصاعد ويعيش اليوم ٥٩ مليون من السكان بالمدن (من حوالى ١٠٠ مليون) ، وكانت النسبة منذ عشر سنوات ٤٦٪ ، وسبب ذلك هجرة الفلاحين من الشمال الشرقى الفقير الجائع الى المدن ، وسبب آخر هو تحويل منطقة مزارع البن فى ميناس جرياس Minas Geras الى مزارع ، ولذا تستقبل مدينة ساءوا بولو ١٥٠ مهاجرا فى كل ساعة .

وكان التضخم السكانى فى المدن ، سببا فى تفجير مشاكل مريعة ، فمثلا أظهر

احصاء عام ١٩٧٠ ، أن ٥٣٪ فقط ممن يعيشون بالمدن ، يحصلون على المياه من
الانابيب ، بينما يعتمد الباقون على الآبار أو الانهار .
ولا تخدم المجارى الا ربع السكان فقط .

وتعظم الحاجة الى وسائل المواصلات ، لنقل العمال من خارج المدن الى
داخلها ، واذا كان مترو ساءوا بولو سينقل ١٣ مليون مسافرا يوميا ، فلن يتم
ذلك الا عام ١٩٧٥ ، وعندئذ ربما يكون الطلب على المواصلات قد تضاعف لتزايد
السكان .

وتفكر حكومة البرازيل ، في حلول لمشكلة ازدحام المدن ، منها :

١ - انشاء مدن جديدة .

٢ - انشاء صناعات بعيدة عن المدن الكبرى .

٣ - تعمير الجزء الغربى ، عند منابع ووسط الامازون .

ولكن سكان البرازيل يتزايدون بمعدل ٣٢٪ ، وهو معدل مرتفع جدا ،
يضاهى معدلات بعض الدول العربية ، وبسبب هذا التزايد ، يقدر سكان البرازيل
بحوالى ٢٠٠ مليون فى عام ١٩٨٠ ، الامر الذى دعاهم فى الوقت الحالى ، الى
التفكير فى تنظيم النسل ، مع أن غالبية البرازيليين من الكاثوليك .

والبرازيل تعلم أن ازدحام الاحياء الفقيرة بالعمال ، يسبب جوعا وعوزا ،
والجوع يسبب فسادا فتنتشر الامراض والجرائم .

وحينما تفجرت مشكلة السكان ، ظهرت الحاجة الملحة المستمرة الى المساكن
المنخفضة النفقة ، ولذا أنشأت الحكومة منذ سبعة أعوام ، مصرفا خاصا بالتعمير
أو الاسكان National Housing Bank يتفرغ لمشاكل المدن ، فأقام حتى الآن
٧٠٠٠ وحدة سكنية ، وهو رقم قياسى بعيد المدى ، ومع ذلك فانه لم يوفر
المسكن ، الا لعشر الطلب الحالى ، مما يوضح بجلاء ، أن مشكلة الاسكان فى المدن
البرازيلية ، مشكلة فى غاية الخطورة ، حتى أن مدير المصرف المذكور ، يقدر الطلب

على المساكن بحوالى ٦٠٠.٠٠٠ وحدة فى السنة ، ولن يستطيع المصرف أن ينشىء منها الا الثلث .

ولكن من أين أتت أموال المصرف المذكور ؟ من ادخار اجبارى من جميع العمال ، بنسبة ٨٪ من الاجور والمهايا ، والمصرف يقرض العمال لشراء المساكن ، كما يقرض شركات مواد البناء لاقامة مشروعاتهم أو التوسع فيها .

ومن اتجاهات المصرف ، أن يقوم بمشروعات صحية وأن يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالى ٨٠٪ من سكان المدن ، عام ١٩٨٠ ، بنفقة قدرها ١٥ بليون دولار ، ولا يدفع رب الاسرة ، أكثر من ٥٪ من الحد الأدنى للاجور ، ازاء تلك المشروعات .

وما دمنا فى معرض الحديث عن المصارف ، فمن الواجب أن نذكر أنه كان بالبرازيل ٣٣٠ مصرفا حتى عام ١٩٦٤ ، اندمج بعضها حتى أصبح عددها ١٥٠ فقط عام ١٩٧٢ ، ويبدو أن الاتجاه يسير نحو ادماج المصارف فى ١٢ أو ١٥ مصرفا فقط . وبالبرازيل ٤٠ مصرفا للاستثمار ، يشترك فيها الاجانب بحصص ضخمة .

٤ - الشمال الشرقى والفقير :

أقدم مناطق البرازيل وأفقرها ، فهو يتكون من تسع ولايات ، تكون فى مجموعها خمس المساحة البرازيلية كلها . وتزايد عدد سكانه فى الستينيات ، بمعدل ٣٧٪ فى السنة (ولولا هجرة السكان الى الجنوب ، ل زاد المعدل عن ذلك كثيرا) وليس غنيا بالمنابع الطبيعية ، ولا تزال طرقه ووسائله الاقتصادية ، قديمة متخلفة .

وسكان الشمال الشرقى ، يعادلون ٣٠٪ من سكان البرازيل ، ويقدمون ربع الانتاج الزراعى ثم ٧٪ من الانتاج الصناعى ، ولا يقدمون الا ١٥٪ من الناتج الاهلى الاجمالى ، ولا يحصل الفرد فى اليوم الواحد ، الا على ١٥٠٠ كالورى ، وهذا نصف ما يحتاجه الانسان تقريبا .

وينقسم الشمال الشرقى الى ثلاث مناطق :

- ١ - منطقة ساحلية عرضها حوالى ٤٠ ميلا ، تعتمد على انتاج قصب السكر .
- وقد تحولت بعض مصانع السكر ومعامل التكرير ، الى مصانع حديثة .

والارض الزراعية مجهدة ، ونتاجيتها قليلة وطرق مواصلاتها رديئة ، مما يفقد عيدان القصب جزءا من محتوياتها •

وهناك عاملان تسببا في انقاذ هذه المنطقة ، وفي الابقاء على صناعة السكر بها ، وهما :

(أ) ان الشمال الشرقى ولو أنه ينتج ثلث ما تنتجه البرازيل من السكر ، إلا أنه يصدر ٨٠٪ من كل صادرات السكر الخام (كل ما تستورده الولايات المتحدة وقدره ٦٠٠ر٠٠٠ طن) •

(ب) المساعدات التى تقدمها الحكومة ، الى منتجى قصب السكر • ويقترح الاقتصاديون لهذه المنطقة :

(أ) الاستزادة من المساعدات الطبية وحل المشاكل الاجتماعية •

(ب) تحويل بعض الاراضى من زراعة قصب السكر ، الى زراعة مواد غذائية أخرى •

٢ - منطقة تزرع القطن والحبوب ، ومعظم سكانها من المستأجرين الزراعيين •

٣ - منطقة المراعى التى يخيل للرأى أنها قليلة السكان ، بينما هى فى الحقيقة شديدة الكثافة السكانية ، وما ينقطع عنها المطر ، حتى تهلك الماشية وتجف المزروعات ، ويسارع الناس الى المدن ، للابقاء على حياتهم ، كما حدث عام ١٩٧٠ حيث هاجر نصف مليون من هذه المنطقة وتحاول الحكومة أن توجد بواغث الاستثمار فى الشمال الشرقى ، وأن تستزيد من الزراعة فى الداخل ، لنقل الفلاحين اليها •

٥ - المعالم الاقتصادية للانموذج البرازيلى :

بدأت البرازيل فى النمو الاقتصادى منذ عام ١٩٦٧ ، وربما كان فى مقدور السلطات البرازيلية ، أن تزيد فى انماء القطاعات الاقتصادية المختلفة ، لو لم تكن

تلك السلطات قد انشغلت بأمور كبرى ، مثل محاربة التضخم وتوجيه مزيد من الاتفاق ، نحو الخدمات الاجتماعية .

ومهما يكن من أمر ، فإن الاحصاءات تتحدث عن مضاعفة ناتج كل من الصلب والاسمنت والكهرباء ، بين عامى ١٩٦٤ ، ١٩٧١ ، وكذلك عن ثلاثة أضعاف الانتاج من السيارات ، وعن زيادة قيمة الصادرات من ١٤ بليون دولارا الى ٣٥ بليونا ، وعن زيادة المدخرات الاهلية ، من ١٠٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى الى ٢٠٪/١٧٠ . ولكن ليس من الضرورى ، أن يكون الانموذج البرازيلى أو التجربة البرازيلية ، مثالا تحذيه جميع البلاد النامية ، وذلك لاسباب كثيرة منها :

- أولا : بالبرازيل منابع طبيعية هائلة واحتياطى ضخيم من المعادن .
 - ثانيا : بها مزارع شاسعة وغابات بحوض الامازون ، يمكن تحويلها الى أراض زراعية .
 - ثالثا : وجود عدد كبير من السكان ، يمكن البرازيل من تسويق منتجاتها الصناعية وتنويعها .
- وهناك معالم تحدد الاحوال الاقتصادية للبرازيل ، نذكر أهمها فيما يلى :

اولا : التضخم ومحاربته :

وتحتاج البرازيل الى أكثر من كل ما عندها من المنابع ، لاشباع حاجات عددها الهائل من السكان ، تحتاج الى طرق وكهرباء وماء وغذاء ومساكن ، وتسهيلات للتعليم وزيادة من الآلات والادوات . وكانت الحاجة الملحة الى هذه السلع ، تزيد الطلب فترتفع الائتمان ، وترتفع معدلات الاجور ، وكانت الحكومة تصدر مزيدا من أوراق البنكنوت ، ويسير الاقتصاد فى تضخم حلزونى . وكان التضخم فى البرازيل ، يهدد اقتصادها بكارثة ، فكان من الضرورى محاربته ، لخلق جو من الاستقرار الاقتصادى ، قبل بدء عمليات

(١٧) كان معدل الادخار للبرازيل فى الخمسينيات ١٤٫٨٪ من الناتج القومى الاجمالى ، زاد الى ١٦٫٢٪ من الناتج القومى الاجمالى ، بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . انظر The Developing Countries in the Past Twenty Years, by I. S. Friedman, The Economic Adviser to the President of the World Bank, May, 1963.

الاستثمار ، وفعلًا أعلنت الحرب على التضخم الحزوني ، منذ عام ١٩٦٥ ، وانتهت
 بنتيجة حتمية هي تراجع أو ارتداد recession الاقتصاد البرازيلي ، وتخفيف حدة
 الزيادة في نفقة المعيشة ^{١٨} ، لاعادة الاستقرار النسبي لوحدة النقد البرازيلية ،
 وهي الكروزيرو cruzeiro . ولكن ارتداد الاقتصاد تسبب في بطالة جسيمة ،
 وعلى الاخص بين عمال منطقة ساءوا بولو ، مما دعا البرازيل الى تشجيع الانتاج ،
 عن طريق الضرائب وعن طريق بواعث أخرى . ويحسن أن نذكر باختصار ، الآثار
 السيئة التي حاقت بالاقتصاد البرازيلي نتيجة للتضخم ، فيما يأتي :

- ١ - أضر أصحاب المرتبات والمعاشات الثابتة .
- ٢ - أفاد المقرضين ، بقدر ما أصاب المقرضين .
- ٣ - أساء الى ميزان المدفوعات ، بعد أن أصبحت الدولة مستوردة ، وبعد أن
 تضخمت نفقات الصادرات .
- ٤ - وحتى سلسلة تخفيض العملة ، لم تخل من آثار سيئة ، لان المضاربين ترقبوا
 عمليات التخفيض لجنى الارباح .
- ٥ - تضخمت أرباح الشركات ، فدفعت معدلات كبيرة للضرائب ، بينما بقيت
 معدلات استهلاك الاصول ثابتة ، ومحسوبة على الاسعار القديمة .
- ٦ - وعلى العموم ، أساء التضخم في البرازيل ، الى طريقة الائتمان كلها ،
 وأضر الصادرات .

(١٨) مثلاً في ٧ فبراير ١٩٦٥ ، اصدرت الحكومة قراراً ، عرضت على الشركات ان
 توقف الاسعار على ما هي عليه حتى نهاية العام ، وميزت الشركات التي تنفذ
 ذلك بما يلي :

- (أ) تقليل نسبة الوديعة من العملة الصعبة ، المطلوبة من الشركات عند
 الاستيراد .
- (ب) زيادة حصة الاستيراد .
- (ج) معاملة خاصة عند اعادة خصم الاوراق التجارية .
- (د) زيادة الائتمان من بنك البرازيل .
- (هـ) استعمال حصيلة العملة الصعبة من الصادرات ، في الاستيراد ، بدلا من
 استخدام ٥٠٪ فقط من حصيلة الصادرات .

انظر ص ١٩ من The New Brazil الأنف الذكر .

ولهذا كانت محاربة التضخم ضرورة حتمية ، كى تستعيد البرازيل ثقة الممول الاجنبى ، وكى تشجع المدخر الوطنى على أن يقدم لمؤسسات الادخار ، ما يفيض عنده من أموال ، أو على أن يستثمرها فى مشروعات طويلة الاجل ، بدلا من أن يستخدم أمواله فى المضاربات •

واتبعت الحكومة فى سبيل ذلك ، تضيق الخناق على المقرض الخاص ، وتقليل عرض النقود ، فلما بدا لها أن الارتداد recession قد يستفحل أمره ، وتهدد آثاره السيئة اقتصاد البرازيل — كما ذكرنا — بدأت فى عام ١٩٦٧ ، فى أن تجيز أو تحتل نسبة من التضخم ، أكثر من ٢٠٪ ، علما بأن التضخم كان يسير قبل سنة ١٩٦٤ بمعدل ١٤٤٪ سنويا ١٩ ، وتأمل الحكومة أن تقلل نسبته عام ١٩٧٤ الى ١٠٪ ١٩ •

ولكى تقف على مدى ما وصل اليه التضخم فى البرازيل ، نلقى نظرة على الجدول التالى رقم (٦) :

التضخم فى البرازيل

جدول رقم (٦) ٢٠

السنة	الارقام القياسية لاسعار الجملة ١٠٠ = ١٩٥٣	نسبة الزيادة ٪	عجز الميزانية ببلايين الكروزيرو	نسبة الانفاق بالعجز ٪	العملة المصدرة ببلايين الكروزيرو	سبة زيادة الاصدار ٪
١٩٥٠	٦٦	—	٤	٪ ١٧	٣١٢	—
١٩٥٥	١٤٧	٪ ١٢٣	٨	٪ ١٢	٢٩٣	٪ ١٢١
١٩٦٠	٣٩٩	٪ ١٧١	٧٧	٪ ٢٦	٢٠٦١	٪ ١٩٧
١٩٦١	٥٥٢	٪ ٣٨	١٣٨	٪ ٣٠	٣١٣٩	٪ ٥٢
١٩٦٢	٨٤٦	٪ ٥٣	٢٨١	٪ ٣٦	٥٠٨٨	٪ ٦٢
١٩٦٣	١٤٥٤	٪ ٧٢	٥٠٥	٪ ٣٥	٨٨٩٠	٪ ٧٥
١٩٦٤	٢٧٧٧	٪ ٩١	٧٥٠	٪ ٣٠	١٤٨٣	٪ ٦٧

(١٩) انظر مجلة ال Economist الأتفة الذكر ، نقلا عن
Conjuntura Econômica « A Economia Brasileira, 1971 : Retrospecto. »
Vol. 26. February, 1972.

وانظر مجلة International Finance الأتف ذكرها عدد ١٥ يناير ١٩٧٣ حيث
تذكر المجلة ، ان نسبة التضخم بالبرازيل خلال عام ١٩٧٢ ، انخفضت الى ١٥٪
(٢٠) انظر ص ٥٣ من بحث The New Brazil مشيرا الى صندوق النقد الدولى

ويتضح من أرقام الجدول السابق ، أن الأرقام القياسية لأسعار الجملية زادت من ٦٦ إلى ٢٧٧٧ بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٦٤ (على اعتبار أن سنة ١٩٥٣ = ١٠٠) ، كما أن حكومات البرازيل ، كانت تنفق بالعجز فتزيد من حدة التضخم ، لا بل أن العجز كان يتزايد بين العامين المذكورين ، من ٤ بلايين كروزيرو إلى ٧٥٠ بليون كروزيرو ، مما تحتم معه أن يزيد إصدار العملة ، فزاد المصدر من ٣١٢ بليون كروزيرو إلى ١٤٨٣ بليون بين العامين المذكورين أيضا ٢١ .

وظلت حكومة البرازيل تنفق بالعجز ، حتى في السنين القريبة الماضية ، كما يتضح من الجداول الأربعة الآتية :

أرقام ميزانية حكومة البرازيل ٢١ (بملايين الكروزيرو)

جدول رقم (٧)

١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
١٢٢٥ —	٥٨٧ —	٥٩٣ —	٧٢٨ —	العجز أو الفائض
٦٨١٤	٥٩١٠	٣٢٣٢	١٨٨٩	الإيراد العام
٨٠٣٩	٦٤٩٧	٣٨٢٥	٢٦١٧	الانفاق العام

أرقام ميزانية ١٩٦٨ عن كل ٣ اشهر (بملايين الكروزيرو)

جدول رقم (٨)

نهاية ٣ اشهر الاولى	نهاية ٣ اشهر الثانية	نهاية ٣ اشهر الثالثة	نهاية ٣ اشهر الرابعة	
٧٣٢ —	١٥٠ —	١٤٥ —	٢٠٠ —	العجز أو الفائض
١٩٢٦	٢٣٦٩	٢٧٧٧	٣٢٠٣	الإيراد العام
٢٦٥٨	٢٥١٨	٢٩٢٢	٣٤٠٣	الانفاق العام

(٢١) انظر ص ص ٦٨ - ٦٩ من احصائيات صندوق النقد الدولي ، مجلد ٢٤ ، العدد ٧ بتاريخ يوليو ١٩٧١ (والملحق رقم «١» يوضح أرقام عجز الميزانية من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٣ ، في آخر هذا المقال) .

ارقام ميزانية ١٩٦٩ عن كل ٣ اشهر (بملايين الكروزيرو)

جدول رقم (٩)

العجز او الفائض	٣٥ —	٢٢٥ —	٢٨٤ +	٧٨٠ —
الايراد العام	٣٠.٤٢	٣٣٠.٥	٣٧٧٧	٣٨٢٩
الانفاق العام	٣٠.٧٧	٣٥٣.٠	٣٤٩٣	٤٦٠.٩

ارقام ميزانية ١٩٧٠ عن كل ٣ اشهر (بملايين الكروزيرو)

جدول رقم (١٠)

العجز او الفائض	٢٩٨ +	٤٥٠ —	٢٨٢ +	
الايراد العام	٣٨٤٦	٤٠.٢١	٥٧٢٥	
الانفاق العام	٣٥٤٧	٤٤٧٢	٥٤٤٣	

ومن الجداول الاربعة السابقة (جدول ٧ الى ١٠) ، يتضح أن عجز الميزانية كان ضخماً ، أى أن حكومة البرازيل ، ظلت تمول بالعجز وقت تضخمها الحزوني ، وفي فترة ارتفاع الائتمان ، وهو أمر يعتبر ضد المبادئ الاقتصادية ، لان الحكومة بذلك ، كانت تزيد النار لهيباً .

والنتيجة الحتمية ، أن ظلت أسعار السلع الاستهلاكية ، تتزايد زيادة ضخمة ، من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧١ ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم (١١) ٢٢

اسعار السلع الاستهلاكية بمدينة ساءوا بولو
(الرقم القياسى — ١٩٦٣ = ١٠٠)

٧١٤	١٩٦٨	متوسط	١٠٠	١٩٦٣	متوسط
٨٨٠	١٩٦٩	متوسط	١٨٧	١٩٦٤	متوسط
١٠٥٠	١٩٧٠	متوسط	٣٠٣	١٩٦٥	متوسط
١٠٥٠	١٩٧١	متوسط يناير	٤٤٤	١٩٦٦	متوسط
١١٧٠	١٩٧١	متوسط فبراير	٥٧٥	١٩٦٧	متوسط
١٢١٠	١٩٧١	متوسط مارس			
١٢٢٠	١٩٧١	متوسط ابريل			

ومن هذا الجدول أيضا ، تبين نسبة التضخم الجامح ، الذى أصيب به الاقتصاد البرازيلى ، مما يعزز رأينا السابق ، الخاص بما كان يجب أن تتخذه حكومة البرازيل ، من تمويل بالفائض ، كأساس من الاسس التى تحد من التضخم . ولكن الحكومة تذكر ، أنها قامت بتصحيح نقدى ، لتقلل من آثار التضخم وارتفاع الائتمان ، كما سيأتى بيانه .

وكانت نتيجة التمويل بالعجز ، مع ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية ، أن زاد عرض النقود زيادة فاحشة .

ويمكن أن ننظر الى الارقام القياسية لاسعار الجملة ، بعد سنة ١٩٦٤ (أى حتى ١٩٧١) فنأخذ عام ١٩٦٣ كأساس (علما بأننا فى جدول رقم (٦) ، كنا قد أخذنا عام ١٩٥٣ كأساس ، ورأينا أن الرقم القياسى لاسعار الجملة كان ١٠٠ عام ١٩٥٣ ، فأصبح ١٤٥٤ عام ١٩٦٣) .

والجدول الآتى رقم (١٢) يبين زيادة الرقم القياسى لأسعار الجملة ، منسوبة كما ذكرنا الى عام ١٩٦٣ :

الارقام القياسية
لأسعار الجملة بما فيها البن
(١٩٦٣ = ١٠٠)

جدول رقم (١٢) ٣

١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	ابريل ١٩٧١
١٠٠	١٩١	٢٨٩	٣٩٦	٤٩٦	٦١٥	٧٣٩	٩٠٣	١٠٤٠

فاذا علمنا أن الرقم القياسى لأسعار الجملة ، كان ١٤٥٤ لعام ١٩٦٣ ، منسوبا الى سنة الاساس (١٠٠) وهى ١٩٥٣ ، ثم تأتى أسعار الجملة بعد ذلك - كما يتضح من هذا الجدول رقم (١٢) - فتزيد من ١٠٠ عام ١٩٦٣ ، الى ١٢٢٠ عام ١٩٧١ ، لاتضح لنا أن أسعار الجملة هى الاخرى فى البرازيل ، تتزايد بنسب خارقة .

بينما لم يزد الناتج الاهلى الاجمالى للفرد فى البرازيل ، بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٦٩ مثلا ، الا بقدر ضئيل ، من ٢١٦ دولارا الى ٢٣١ ٢٤ دولارا - كما أشرنا الى ذلك من قبل .

واذا ألقينا نظرة على أسعار الفائدة ، لاتضح لنا أنها هى الاخرى ظلت ترتفع ، حتى وصلت الى أرقام لم توجد فى أية دولة أخرى ، كما يظهر ذلك من الجدول الآتى رقم (١٢ مكرر) :

(٢٣) انظر المرجع السابق .

(٢٤) انظر الجدول رقم « ٣ » من هذا البحث .

جدول رقم (١٢) مكرر ٢٥
متوسط معدلات الخصم بالبرازيل

السنة	المعدل %	السنة	المعدل %
١٩٦٤	٨	١٩٦٨	٢٢
١٩٦٥	١٢	١٩٦٩	٢٠
١٩٦٦	١٢	١٩٧٠	٢٠
١٩٦٧	٢٢	١٩٧١	٢٠

مع أن أسعار الخصم في أوروبا واليابان والولايات المتحدة ، كانت في عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ كما يلي :

جدول رقم (١٣) ٢٦
أسعار الخصم بالمصارف المركزية عام ١٩٧١ و ١٩٧٢
(في المائة)

الدولة	سبتمبر ٧١	ديسمبر ٧٢	الدولة	سبتمبر ٧١	ديسمبر ٧٢
الولايات المتحدة	٥	٤ر٥	المانيا	٥	٤ر٥
كندا	٥ر٢٥	٤ر٧٥	ايطاليا	٥	٤
بريطانيا	٥	٨	هولندا	٥	٤
بلجيكا	٥ر٥	٤ر٥	سويسرا	٣ر٧٥	٣ر٧٥
فرنسا	٦ر٧٥	٧ر٥	اليابان	٥ر٢٥	٤ر٥

(٢٥) احصائيات صندوق النقد الدولي ، السابق ذكرها صص ٦٦ - ٦٧ .
(٢٦) انظر مجلة International Finance عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٧١ وعدد ١٥ يناير ١٩٧٣ .

والفروق ضخمة جدا ، كما يتضح من مقارنة الجدولين السابقين ، أى من مقارنة أسعار الخصم فى البرازيل ، بأسعار الخصم فى أية دولة •

وربما قيل أن البرازيل ، لكونها أكبر دولة فى أمريكا اللاتينية ، ولكثرة عدد جيранها وطول شواطئها ، فانها تبنى لنفسها جيشا قويا ، وتنفق عليه باهظ النفقات ، مما يوقعها فى مساوئ التضخم • اذا قيل هذا فهو غير صحيح ، والدليل على ذلك أرقام نفقات الدفاع بالبرازيل ، ومقارنتها بدول أخرى ، كما يتضح من الجدول الآتى :

نفقات الدفاع فى البرازيل

جدول رقم (١٤) ٢٧

مجموع القوات المسلحة	نفقات الدفاع عام ١٩٧٠			
	% من الناتج القومى الاجمالى	بالنسبة للفرد بالدولار	المجموع الكلى بملايين الدولارات	
١٩٤ر٠٠٠	٢	٦	٥٧٩	البرازيل
١٣٧ر٠٠٠	٢	٢٠	٤٧٧	الارجنتين
٥٥ر٠٠٠	٣	١٢	١٥٦	بيرو (١٩٦٩)
١١٠ر٠٠٠	٦	٣٤	٢٩٠	كوبا
٣٩٠ر٠٠٠	٥	١٠٧	٥٩٥٠	بريطانيا

ويلاحظ أن بالبرازيل أكبر عدد من قوات الدفاع ، فى أمريكا اللاتينية ، ومع ذلك فهي لا تنفق الا ٢٪ فقط من الناتج القومى الاجمالى ، ولعل هذا من الاسباب الهامة ، التى تسمح لها بالتنمية فى مجالات أخرى كثيرة •

(٢٧) مجلة ال Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ ، تقتبس من كتاب

Alfred Stepan, « The Military in Politics : Changing Patterns in Brazil », Princeton University Press, New Jersey, 1971.

ويكتب خريجو المدرسة الحربية العليا بالبرازيل ، بحوثا في كل عام ، وقد انتهوا في بعض بحوثهم الى الاهمية الكبرى لمبادئ أربعة :

أولا : أن أمن الامة وتنميتها الاقتصادية ، يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا ، ولذا لا بد للقوات المسلحة ، من أن تهتم بالسياسة الاقتصادية .

ثانيا : أن التكنولوجيا ورأس المال الاجنبي ، من الامور الاساسية لتنمية البرازيل .

ثالثا : محاربة الشيوعية .

رابعا : حراسة الديمقراطية والعودة في النهاية الى الطريقة الدستورية .

أما الاسلحة التي حاربت بها البرازيل التضخم ، فنتلخص فيما يلي :

(أ) التحكم في عجز الميزانية ، وتقليله الى أدنى حدود ممكنة ، فالمفروض أن يكون التمويل بالفائض وقت التضخم ، أى أن تزيد الإيرادات عن النفقات ، كي تحصل الحكومة على فائض ، تجنبه وتتركه فلا تنفقه في سنوات التضخم ، كي يحدث الفائض أثره الانكماشى ٢٨ . هذا هو المفروض ، أو الواجب الذي كان يحدث ، ولكن العكس تماما هو الذي اتخذته حكومة البرازيل ، فقد ظلت تنفق بالعجز عاما بعد عام ، ولم تبدأ في تقليل العجز الا من عام ١٩٧٠ ، وتأمل أن تقلله في العام الحالى الى أدنى حدوده .

(ب) مراقبة الائتمان وتقليلها في الداخل ، كي تقل كذلك بالنسبة للتصدير .

(ج) ضبط الاجور ومنعها من الزيادة المستمرة ، وساعد على ذلك فسي

(٢٨) انظر « السياسة النقدية مع تطبيقها في ج.ع.ل. » للاستاذ الدكتور عبد المنعم البيه ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة ، المجلد ٧ ، العدد ٢ عام ١٩٧١ ص ٢٤ - ٢٧ .

البرازيل ، عدم وجود تقابات منظمة للعمال • وقد عمل تقييد الائتمان ، على زيادة الاجور الحقيقية عام ١٩٧١ ، بمقدار يتراوح بين ٣٪ و ٤٪ / ٢٩ ولما كانت البرازيل بلادا شاسعة ، فان الحكومة تعيد النظر فى الحد الادنى للاجور ، فيجىء مختلفا باختلاف أجزاء البرازيل • وعند اعادة النظر فى الحد الادنى ، تأخذ الحكومة فى اعتبارها :

- (د) الاتجاه العام للائتمان فى العامين السابقين •
- (هـ) تقدير مستوى التضخم فى العام المقبل •
- (و) الزيادة فى الكفاية الانتاجية •

وهنا يترأى لمدرسة من مدارس الرأى ، أن تعديل الاجور على أساس مستواها فى الماضى ، وما ينتظر أن تكون عليه فى المستقبل ، انما يعمل (أى تعديل الاجور) على دوام التضخم واستمراره ، ولكن الحكومة ترد على ذلك ، بأنها على الاقل ، توقف حدة الآثار الاجتماعية ، وتعمل على تنفيذ سياستها •

٤ - اتبعت البرازيل طريقة الـ "Crawling peg" ، وهى الطريقة التى تقوم على وجود أسعار صرف ثابتة ، يمكن تغييرها فى حالة الاختلال الجوهري ، ولكن بمعدل سنوى صغير ٣٠ • بيد أن الغرب فى الطريقة البرازيلية ، أنها لم تسرف فى طريق تخفيض العملة فقط ، بل رفعت قيمة الكروزيرو Cruzeiro فى فترات متعددة ولكن غير منتظمة ، كى تتجنب هزات تخفيض عملتها كل عام ، وما فعلت ذلك ، الا ليتوه المضاربون فلا يعرفون أهو تخفيض فى المرة المقبلة أم رفع لقيمة العملة • كل هذا كى تتكمن البرازيل من المنافسة فى أسعار التصدير ، حتى ولو عاش التضخم فى بلدها •

والجدولان الآتيان ، يبينان ما أجرى على الكروزيرو من تخفيض أو رفع ، منذ عام ١٩٥٠ حتى مايو ١٩٧١ :

(٢٩) انظر مجلة الـ Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ •
 (٣٠) انظر كتاب « النقود والمصارف • دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا » تأليف الاستاذ الدكتور عبد المنعم البيه ، من منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٠ ص ٥٢٠ •

اسعار الصرف الحرة
(بالكروزيرو لكل دولار)

جدول رقم (١٥) ٢١

نسبة التخفيض % عن السنة السابقة	السعر	نهاية
٤٠١	٣٢	١٩٥٠
٦٠٢ رفع	٣٠	١٩٥١
٣٨٠٢	٧٦	١٩٥٤
١٠٦ رفع	٦٥٦٥	١٩٥٦
٣	٢٠٦	١٩٦٠
٣١٥	٦٢٠	١٩٦٣
١٩٨٤	١٨٥٠	١٩٦٤

(٣١) انظر بحث The New Brazil الآنف ذكره ، ص ٣ مشيراً الى صندوق النقد الدولي .

علماً بأن

متوسط نسبة التخفيض كانت ٨٢٪ بين سنتي ١٩٢٦-١٩٤٠ (٢١ كروزيرو = دولار)

» » الرفع » ١٥٪ » » ١٩٤٠-١٩٤٥

» » التخفيض » ٢٠٪ » » ١٩٤٦-١٩٦١

ملاحظة هامة :

الملحق رقم «٥» في آخر هذا البحث ، يعطى بياناً تفصيلياً لاسعار الصرف الحرة .

اسعار الصرف الحرة
(بالكروزيرو لكل دولار)
جدول رقم (١٦) ٢٢

نهاية	السعر
١٩٦٥	٢٢٢.٠
١٩٦٦	٢٢٢.٠
من ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ أصبح كل ١.٠٠٠ كروزيرو قديم = ١ كروزيرو جديد	
١٩٦٧	٢٧١٥
١٩٦٨	٣٨٣.٠
١٩٦٩	٤٣٥.٠
١٩٧٠	٤٩٥.٠
مارس ١٩٧١	٥١١.٠
مايو ١٩٧١	٥١٩٥

(٣٢) يذكر صندوق النقد الدولى « ان معظم عمليات الاستبدال ، تتم فى الوقت الحالى ، عن طريق مصرف البرازيل والمصارف المعتمدة ، بسعر السوق الحرة ، وللبن معدلات خاصة به . اما سعر التعادل الذى اتفق عليه كل من الصندوق والبرازيل ، فلا يطبق . وفيما يختص بحساب سعر العملة ، فان الصندوق يأخذ المعدل ٤٨٣ كروزيرو = ١ دولار » .

٦ - التصحيح النقدي : Monetary Correction

وهنا تظهر لنا أهمية الطريقة الخاصة بالبرازيل ، في محاربة التضخم ، ويظهر لنا تعود أبناء البرازيل ، على المعيشة مع التضخم ، فما تعديل الاجور ، وما تخفيض قيمة الكروزيرو ، الا جزء من التصحيح النقدي ، القائم على فكرة تتلخص في أن أحدا لن يربح أو يخسر ، اذا أصاب التضخم كلا من رأس المال والاجور ، والمهايا والمعاشات ، والريع والمدخرات والقروض ، وسندات الحكومة والاوراق المالية الاخرى والاصول الثابتة ... الخ ، وباختصار فان الاشياء التي لها قيمة ورقية ، يعاد تقسيمها كل عام ، تبعا لارقام قياسية لاسعار الجملة ، تعدها مؤسسة Getulio Vargas ، وهي مؤسسة ذات شهرة علمية ، تعد رقما قياسيا عاما كل شهر ، تجمع من ثلاثة أرقام تختارها بطريقة تحكيمية ، ثم تأخذ المتوسط ، بناء على طريقة تعطى أهمية نسبية قدرها ٦ ، للرقم القياسي لاسعار الجملة ، ثم أهمية نسبية قدرها ٣ ، للرقم القياسي لنفقات المعيشة بولاية جوانا بارا ، ثم أهمية نسبية قدرها ١ ، للرقم القياسي لنفقات البناء والتشييد بنفس الولاية .

ويلاحظ أن الارقام الخاصة بولاية جوانا بارا ، لا تمثل الامة كلها ، كما أن طريقة الارقام على العموم ، تحتاج الى مراجعة وتغيير ، كي تعطى صورة دقيقة ، عن اتجاهات التضخم في الامة . ومع ذلك فقد استخدمت طريقة مؤسسة Vargas ، وأعطت فكرة أساسية للتصحيح النقدي . مثال ذلك أن معدلات الفائدة ، تحسب الآن على أساس مبدأ التصحيح ، أي أن المدخر الذي يضع نقوده في المصرف ، لن يكون له باعث للادخار ، اذا حصل من المصرف آخر العام على ١٢٪ فقط ، وكان التضخم قد زاد بمعدل ١٨٪ . وهذا هو الذي دعا الكثيرين من أبناء البرازيل في الماضي ، الى شراء العملة الصعبة ، كغطاء ضد التضخم . أما الآن ، فان البرازيلي يعرف أنه اذا استثمر أمواله في سندات حكومية أو أوراق أهلية ، أو فتح حسابا للادخار بالبريد ، فانه سيحصل في نهاية العام ، على ٧٪ أو ٨٪ حينما ترفع قيمة استثماراته - حسب الرقم القياسي - كي تتماشى مع التضخم . ومن ناحية أخرى ، فان الحكومة لا تأخذ ضريبة ، على مكاسب التصحيح النقدي ،

لأنها ليست أرباحا بالمعنى المفهوم ، مما شجع أبناء الامة على الاستثمار فى سوق الاوراق المالية ، حتى أصبح فيها فى أغسطس عام ١٩٧٢ ، ما قيمته أكثر من ١٦٥ بليون من الدولارات ، من الاوراق المالية الخاصة بالشركات فى البرازيل .

كما أن رأس المال الخاص ، يحصل على مكاسب كل عام ، عن طريق التصحيح النقدي ، ولا يدفع عنها ضرائب ، طالما أن المكاسب المذكورة ، تضاف الى رأس المال الاصلى .

ثانيا : تشجيع الصادرات :

من المعالم الكبرى للانموذج البرازيلى تشجيع الصادرات ، ففى غالبية الظروف ، يكون البلد النامى ، فى حاجة ماسة الى الواردات ، وتكون المشكلة هى كيفية دفع ثمن تلك الواردات . وقد دفعت البرازيل $\frac{1}{3}$ بليون دولارا نظير السلع المستوردة عام ١٩٧١ ، بالمقارنة بمبلغ $\frac{1}{2}$ بليون دولارا عام ١٩٧٠ . ومع ذلك فقد كان لديها عام ١٩٧١ ، فائض بالميزان التجارى قدره ٢٣٢ مليون دولارا ، انقلب الى عجز قدره ٣٢٥ مليون دولار بميزان المدفوعات . والواقع أن الصناعة البرازيلية نجحت فى جذب المستهلك البرازيلى ، حتى أن السلع المستوردة للاستهلاك عام ١٩٧٠ ، لم تتجاوز ١٣٪ من قيمة الواردات كلها .

ويؤثر ثمن البن على تجارة البرازيل بشكل كبير ، فاذا تدهورت الاسعار - كما حدث عام ١٩٧١ - فقدت البرازيل نقدا أجنيا قدره ٢٣٧ مليون دولارا ، ومن هنا عرفت أنها لا تزال تعتمد - فى ٧٠٪ من صادراتها - على المنتجات الاولى ، وتأمل البرازيل أن تزيد صادراتها هذا العام ، عما قيمته $\frac{1}{3}$ بليون دولار ، بعد أن ارتفع معدل تنميتها ، وزادت احتياطاتها من العملات الاجنبية ، فوصلت فى أغسطس ١٩٧١ ، عند ٣٠١٢ ر٣ بليون من الدولارات ، وبدأت فى بناء أسطول تجارى لنقل بضائعها والحصول على عوائد التأمين على البضائع ،

(٣٣) انظر مجلة International Finance عدد ١٥ يناير ١٩٧٣ الآنف الذكر ص ٤ ، وان كانت المجلة فى صفحة ٣ ، تذكر الرقم حوالى ٤ بليون من الدولارات فى نهاية ١٩٧٢ .

لتقليل العجز في الصادرات والواردات غير المنظورة • كما أن البرازيل تقيم الآن مشروعات كيماوية ، وتتوسع في مصانع الصلب ، لتقليل الواردات •

ومن الوسائل الهامة لزيادة التصدير ، تقليل الضرائب وإيجاد البواعث لدى المصدرين ، لزيادة تصدير السلع الصناعية ، وتنويع ناتج الزراعة • فمثلا اعتمدت البرازيل على تصدير البن ، فحصلت منه على ٤١٪ من قيمة صادراتها عام ١٩٦٨ ، بينما لم تحصل منه عام ١٩٧٠ ، الا على ٣٤٪ فقط ، بالرغم من ارتفاع الائتمان في السنة الاخيرة •

وعلى العموم ، فان السلطات البرازيلية ، تضع برنامجا للمزيد من الصادرات ، يعتمد على :

- (أ) طريقة ضرائبية ومالية لتشجيع المصدرين •
- (ب) تحسين الخدمة في الموانى وفي وسائل المواصلات والتخزين وتقليل أجور الشحن •
- (ج) الاعتماد على الدبلوماسية ، لفتح أسواق في الخارج ، خصوصا فى بلاد أمريكا اللاتينية ذات منطقة التجارة الحرة
Latin American Free Trade Area (LAFTA)
- (د) وزيادة عن المزايا الكثيرة لتقليل الضرائب عن المصدرين ، فان مصارف الحكومة تقدم لهم التسهيلات الائتمانية الرخيصة •

وتبلغ نفقات الحكومة عن هذه البواعث incentives كلها عام ١٩٧٢ حوالى بليوناً من الدولارات ، وكانت الثمرة الطيبة التى جنتها البرازيل ، أن أصبحت تصدر سلعا مصنوعة ، أكثر من كل بلاد أمريكا اللاتينية مجتمعة ، وتهدف السلطات البرازيلية ، الى تصدير ما قيمته ٥ بليوناً من الدولارات ، عام ١٩٧٥ •

والجدول التالى يوضح أحوال أهم صادرات البرازيل ، حتى قيام ثورتها عام ١٩٦٤ •

اهم صادرات البرازيل (فوب)
(بملايين الدولارات)

جدول رقم (١٧) ٢٤

السنة	الصادرات كلها	منها البن %	والقطن %	والكاكاو %	والحديد الخام %
١٩٥٧	١٣٩٢	٨٤٥	٦١	٤٤	٣
١٩٥٨	١٢٤٤	٦٨٨	٥٥	٢٥	٣
١٩٥٩	١٢٨٢	٧٣٣	٥٧	٣٦	٣
١٩٦٠	١٢٧٠	٧١٣	٥٦	٤٦	٤
١٩٦١	١٤٠٥	٧١٠	٥١	١١٠	٤
١٩٦٢	١٢١٤	٦٤٣	٥٣	١١٠	٦
١٩٦٣	١٤٠٧	٧٤٨	٥٣	١١٤	٥
٢٠١٩٦٤	١٤٣٠	٧٦٠	٥٣	١٠٨	٣

ويتضح من هذا الجدول ، أن البن وان كان يحتل مكان الصدارة بين الصادرات البرازيلية ، الا أن نسبته الى الصادرات كلها تناقصت من ٦١٪ عام ١٩٥٧ ، الى ٥٣٪ عام ١٩٦٤ ، بينما تزايدت صادرات كل من القطن والحديد الخام . والسنوات القريبة الماضية ، توضح أيضا ذلك الاتجاه بجلاء ، كما يتبين من الجدول الآتى :

(٣٤) انظر ص ٥٦ من The New Brazil الآنف الذكر ، وقد اخذ ارقامه من التقرير السنوى لمصرف البرازيل ، عن عام ١٩٦٣ .
(٣٥) تقديرات حكومة البرازيل ، المرجع السابق .

اهم صادرات البرازيل (فوب)
(بملايين الدولارات)

جدول رقم (١٨) ٣٦

السنة	الصادرات كلها	منها البن	نسبة البن الى الصادرات %	والقطن	والكاكاو	والحديد الخام
١٩٦٤	١٤٣٠	٧٦٠	٥٣١	١٠٨	٣٥	٨١
١٩٦٥	١٥٩٦	٧٠٧	٤٤٣	٩٦	٢٨	١٠٣
١٩٦٦	١٧٤١	٧٦٤	٤٣٩	١١١	٥١	١٠٠
١٩٦٧	١٦٥٤	٧٠٥	٤٢٦	٩١	٥٩	١٠٣
١٩٦٨	١٨٨١	٧٧٥	٤١٢	١٣١	٤٦	١٠٤
١٩٦٩	٢٣١١	٨١٣	٣٥٢	١٩٦	١٠٥	١٤٧
١٩٧٠	٢٧٣٩	٩٣٩	٣٤٣	١٥٤	٨٧	٢٠٩

وهنا نجد أن نسبة البن الى الصادرات كلها ، قد قلت من ٥٣٪ عام ١٩٦٤ الى ٣٤٪ عام ١٩٧٠ ، وزادت صادرات القطن مرة ونصف وصادرات الحديد الخام مرتين ونصف . فكان سلعة البن التي كانت تصل الى ٦١٪ عام ١٩٥٧ بين صادرات البرازيل ، وصلت الى ٣٤٪ فقط عام ١٩٧٠ ، أى نقصت بحوالى النصف تقريبا .

والبرازيل وحدها تنتج نصف محصول العالم من البن ، ولا تزال البرازيل تعتمد عليه في جزء كبير من صادراتها ، الا أنها سلعة تأتي بالنقم أحيانا للبرازيل ، حينما تتقلب أسعارها العالمية ، تقلبات واسعة النطاق فتعكر صفو هؤلاء الذين

(٣٦) انظر ص ص ٦٦ - ٦٧ من احصائيات صندوق النقد الدولي ، مجلد ٢٤ عدد ٧ بتاريخ يوليو ١٩٧١ .

وانظر الملحق رقم (٢) عن صادرات البرازيل من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٤ والملحق رقم (٣) عن صادراتها وواراداتها بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، في آخر هذا البحث .

يعتمدون فى دخولهم عليها ، تلك السلعة التى كثر مخزونها وزاد عرضها عام ١٩٣١ بالبرازيل ، حتى اضطرت السلطات الى تدمير ٣٧ جزء كبير منها •
 بيد أن هناك عقبات كبرى للتصدير ، تواجهها البرازيل بالذات ، نجملها فيما يلى :

(١) الاعتماد على المنتجات الاولى :

اذ لا يزال أكثر من ٧٠٪ من الصادرات البرازيلية ، يعتمد على السلع الاولى ، وسيظل الحال على هذا المنوال ، للفترة القصيرة الاجل ، فتصدر البرازيل البن - وهو أهم سلعها - ثم السكر والقطن والكافى واللحوم والحديد الخام •
 وفى مجال السلع الاولى ، نصحت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية المنبثقة عن هيئة الامم ، نصحت كثيرا من البلاد النامية ، بتصنيع الصلب وتركيب السيارات وغير ذلك ، لاعتقادها أن شروط التجارة ليست فى صالح البلاد ، المنتجة للمواد الاولى • والحقيقة أن البرازيل تعاني من هذه المشكلة عناء كبيرا ، لارتفاع اثمان منتجاتها الاولى فى سنة ، ثم انخفاضها فى سنة أخرى • فمثلا انخفضت أسعار السكر عام ١٩٧٢ ، من ٩٠ جنيها استرلينا للطن فى أوائل العام ، الى ٥٨ جنيها استرلينا فى أغسطس من نفس العام ، ولهذا نجد أن البرازيل باعت من السكر ما قيمته ٢٨٥ مليون دولار ، فى الشهور الخمسة الاولى من عام ١٩٧٢ ، بينما لم تزد مبيعاتها فى نفس المدة من عام ١٩٧١ عن ١٥٠ مليون دولارا ، ولا يزال الامل يراود البرازيل ، فى أن تصدر من السكر عام ١٩٧٣ ، أكثر مما تصدر كوبا ، كى تنصدر قائمة مصدري السكر فى العالم •

ومثل آخر فى عام ١٩٧١ ، عن اللحوم المثلجة المصدرة ، فقد وصل الطن الى ١١١ دولارا ، بينما كان قد انخفض عام ١٩٧٠ الى ٧٠٧ دولارا فقط ، وقل مثل ذلك عن القطن ، الذى ارتفع ثمنه من ٤٥٠ دولارا للطن الى ٦٠٤ دولارا •

هذا التقليل في أسعار المواد الأولية ، يعرض أثمان تلك السلع ، الى تقلبات عنيفة في الاسواق ، والى تخمينات كبيرة عما سيكون عليه الطلب في المستقبل ، ولذا أقامت البرازيل مجلسا خاصا بالسكر ، وهيئة خاصة بالقطن ، للتحكم فسر الكمية المنتجة ، كما نوعت صادراتها ليزيد اعتمادها على سلع أخرى غير سلعها التقليدية ، ثم اتجهت الى تكوين اتحادات دولية للمنتجين •

(ب) الحماية في البلاد المستهلكة :

وهذه عقبة كأداء تواجه البرازيل الآن ، وعلى الاخص بعد دخول بريطانيا في السوق الاوروبية المشتركة أول سنة ١٩٧٣ ، لان بريطانيا تستورد حوالى ٥٤٪ من صادرات البرازيل ، وخصوصا سلعة البن ، التى كانت الضريبة الجمركية المفروضة عليها عند دخولها بريطانيا ، لا تتعدى ٤٪ ، ولكن ضريبة السوق الاوروبية المشتركة ١٨٪ •

كما أن إيطاليا تسعى الى تصدير حصة دولية من الاحذية ، للسوق الاوروبية وللولايات المتحدة ، مما يهدد أنشط صناعة برازيلية جديدة ، لا تزال في عهد الطفولة ، وكانت البرازيل تصدر لامريكا وحدها عام ١٩٧١ ، حوالى ٢ مليون زوج من الاحذية ، بأسعار أقل من إيطاليا واسبانيا •

وهناك مشكلة أخرى ، سببها العجز الدائم فى ميزان مدفوعات الولايات المتحدة ، اذ بدأت تقلل من استيراد المنسوجات القطنية من اليابان ، وهذه الاخيرة من أكبر مستوردي القطن من البرازيل •

ولما كان نصيب البرازيل ، من التجارة الدولية فى السلع المصنوعة ، هو جزء صغير جدا لا يتعدى ١٪ ، فانها توجه اهتمامها وعنايتها نحو بلاد أمريكا اللاتينية ، لتنتج لهم السلع المستحدثة التى لا تنتجها المنطقة ، وتأمل البرازيل أن تكون البلاد المجاورة ، قادرة على الدفع !

(ج) الاهتمام بمصالح الجيران :

فالبرازيل تريد أن تصدر الى أمريكا اللاتينية ، ولذا رأت أنه من مصلحتها أن تهتم أيضا بمصالح جيرانها ، ولذا تتعاقد مثلا ، على أن تستورد قمحا بعلاوة من جارتها بوليفيا ، كي تصدر لها السيارات ، لان بوليفيا إحدى الدول القلائل بأمريكا اللاتينية ، التى لا تصنع سياراتها بنفسها ، كما تعهدت البرازيل بدراسة مشروع مشترك ، وهو مد أنابيب الغاز الطبيعى من بوليفيا الى المناطق البرازيلية ، التى تصنع المواد البتروكيميائية •

(د) ترحيب الشركات الكبرى بمعالجة الصناعة بقصد التصدير :

اذ اتضح لاحد رجال الاقتصاد البرازيليين ، أن ٤٠٪ من صادرات البرازيل ، تتم عن طريق شركاتها الكبرى ، ولذا وجد الآن اتجاه من الشركات :العلاقة فى العالم ، كى تبنى مؤسسات كبرى لها بالبرازيل لغرض التصدير ، كما تفعل الآن مصانع فورد ، لانتاج سيارات بالبرازيل للتصدير ، وكما يفعل فيرجسون لتصدير الجرارات •

ومع هذه المشاكل ، فان الجو مهيء لزيادة الصادرات فى البرازيل ، بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى أن أحد المهاجرين اليوغوسلاف ، بنى صناعة حمض التنيك tannin ، المستعمل فى دباغة الجلود ، وفى بحر عشر سنوات ، صدر الى ٦٧ دولة ، حوالى ١٠٪ من صادرات العالم من تلك السلعة • كل هذا لما يجد المصدر من تشجيع وبواعث •

بيد أن المعنيين بشئون التنمية^{٣٨} ، وان كانوا يرحبون بتصنيع الامة النامية ، كبديل للواردات التى تؤثر على ميزان المدفوعات ، الا أنهم يعتقدون أن بعض الامم النامية ، تسير فى طريق التصنيع ، بتكاليف تزيد عن المنافع التى تجنيها ،

فكثيرا ما يحدث أن تنتج الدول سلعا ، دون أن تدرس الاسواق المحتملة ، وتعالى من :

(أ) ارتفاع أثمان السلع المصنعة ، وعدم قدرتها على المنافسة في السوق الدولية .

(ب) زيادة معدلات الضرائب الجمركية للوصول الى الحماية ، مما يسبب الى تخفيض منابع الانتاج .

(ج) الحد من الصناعات التي يتركز فيها عنصر العمل ، والاستعاضة عن بعنصر رأس المال ، وهنا يحاول المخططون تقليل نفقات السلعة ، علم حساب العمالة .

ثالثا : تشجيع الاستثمار الخاص :

وهذا ثالث العوامل الهامة للانموذج البرازيلي ، فالبرازيل تشجع المستثمر الخاص - عن طريق الاعفاءات الضريبية الكبيرة - وعلى الاخص اذا أعاد استثمار جزء من أرباحه في منطقة الشمال الشرقي ، أو في منطقة الامازون ، حيث ترد له الحكومة ٥٠٪ مما دفعه من ضرائب ، أو ٢٥٪ فقط في حالة صيد الاسماك ، أو ٨٪ في حالة السياحة .

واذا وضع المستثمر البرازيلي أمواله في مصرف للاستثمار ، أو في مؤسسة مشابهة تستثمر أموالها في شراء الاسهم ، فله الحق أيضا في الحصول على جزء مما دفعه من ضرائب ، بشرط أن يترك تقوده لمدة ثلاث سنوات ، فيعطى شهادة بما استثمر ، وبعد المدة المقررة ، يحصل على تقوده زائدا أرباحها ، ثم يرد له جزء من الضرائب ، التي يكون قد دفعها ، كما ذكرنا آنفا . وبهذه الطريقة ، أعيد حوالي ٥٠٪ من ضرائب الشركات الكبرى الى المساهمين ، دون أن يكون هذا عبءا على الميزانية ، لان دافعي الضرائب زادوا من ٢١٤ر٠٠٠ عام ١٩٦٧ ، الى ٢٧٧ مليون عام ١٩٧٠ ، في ولاية ساءوا بولوا وحدها .

رابعاً : زيادة المدخرات :

حيث أصبحت المدخرات ، هي العامل الرابع في الانموذج البرازيلي ، اذ بينما وصلت الى ١٠ر٪ من الناتج المحلي الاجمالي G.D.P. حتى عام ١٩٦٩ ، فانها تضاعفت الآن لاسباب كثيرة منها :

(أ) ضمنت طريقة التصحيح النقدي ، عائداً على الودائع بالمصارف وعلى الاوراق المالية .

(ب) شجعت بواعث الاستثمار ، وعلى الاخص تقليل الضرائب على الاموال المستثمرة ، شجعت المدخرين على الادخار .

(ج) وجدت السلطات العامة ، أن سعر الفائدة قد ارتفع ارتفاعاً غير معقول ، فقننت الحد الاقصى لسعر الفائدة وقدره ١٢٪ ، الا أن المصارف لا تزال تتفنن في العمولة والرسوم والعمولة الخاصة وغير ذلك ، ولذا صدر تشريع يحدد نسبة ٥٠٪ على الاقل من قروض المصارف للبرازيليين . ومع ذلك ظلت المصارف تنتهج الطريقة التقليدية في الاقراض لاجل قصير ، ومن هنا نشأت مساعدة الحكومة لمصارف الاستثمار ، ومصرف التنمية الاهلية ، فقدمت القروض لآجال طويلة .

خامساً : اجتذاب ثقة المستثمر الاجنبي :

وهذا عامل رئيسي أيضاً ، في الانموذج البرازيلي ، لان رأس المال الاجنبي يتصف بالذعر والخوف والجبن ، يريد جواً مليئاً بالاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي ومعدلاً طيباً من الربح ^{٢٩} وهذا ما لم يجده في البرازيل ، خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٤ ، لانها كانت فترة عاصفة ، مليئة بالتقلبات الاقتصادية والانقسامات

(٣٩) انظر بحثنا عن « رعوس الاموال الاجنبية في مصر » ، مطبعة جامعة القاهرة ،

عام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ .

السياسية ، فتوقفت رؤوس الاموال الاجنبية عن التدفق الى البرازيل ؛
تلك المدة ، وتوقف النمو الاقتصادي ، وهرب رأس المال الاجنبى من منظور
التقليل ، لانه لا يقبل الا حيث تستقر الاوضاع كما أسلفنا .

ويلاحظ من كتبوا عن اقتصاديات البرازيل ، حاجتها الملحة المستمرة ،
رؤوس الاموال الاجنبية ، لاستخراج ما بباطن الارض من ثروات ، ولتصنيع تلك
الثروات . فهي اذا في حاجة الى سلع الانتاج ، والى الفنيين ممن يجيدون
التكنولوجيا ، وممن يهتمون في التصنيع والتسويق .

ولذا عملت حكومة البرازيل منذ عام ١٩٦٤ ، على اعادة الثقة لدى الاجانب
فكونت لنفسها احتياطات نقدية ، وصلت في منتصف عام ١٩٧٢ ، الى ٢٤
بليون دولار ، ولكن ظل الدين العام يتزايد كما يلي :

الدين العام للخارج

جدول رقم (١٩) ٤٢

الدين العام ببلاتين الدولارات	السنة
٤٥	آخر ١٩٦٩
٥٣	» ١٩٧٠
٧٠	» ١٩٧١

وهي زيادة كبيرة كما يتضح من الجدول ، ولكن يقابلها - كما يدافع أنصار
الحكومة - أن الدين الخارجى لا يزيد عن ١٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى ،

(٤٠) انظر المقدمة في The New Brazil, prospect for stability and profits,
prepared & published by Business International, N.Y., August, 1965

(٤١) انظر ال Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ ، ص ٢٩ بينما تضعه مجلة

عدد ١٥ يناير ١٩٧٣ مبلغ ٣.١٢ مليون دولارا ثم International Finance

٤ بليون كما اوضحنا سابقا .

(٤٢) المرجع السابق .

وأن الاجانب أغرقوا البرازيل بالدولارات ، حتى وصلت قروضهم القصيرة الاجل ، الى ٤٥٠ مليون دولار فى الربع الاول من عام ١٩٧٢ ، مما اضطر المصرف المركزى ، الى وضع قواعد لرد القروض القصيرة الاجل (٦ - ١٢ شهرا) ، وتقديم بواعث ضريبية مغرية ، لمن يبقى قرضه بالبرازيل ، لعشرة سنوات أو أكثر (وحاولت بعض الشركات الاجنبية ، أن تلبس قروضها ثوب الاستثمار فلم تفلح ^{٤٣}) فى الوقت الذى تهرب فيه رؤوس الاموال الاجنبية من بلاد أمريكا اللاتينية الاخرى .

وفى نهاية عام ١٩٧١ ، قررت الاستثمارات الاجنبية فى البرازيل ، بمبلغ ٣٤ بليون دولارا ، تشترك الجنسيات الآتية فى غالبيتها :

نسبة الاستثمارات الاجنبية

جدول رقم (٢٠)

النسبة المئوية	جنسية المستثمرين
٣٨	الولايات المتحدة
١١٤	المانيا الغربية
١٠٠	كندا
٩٤	بريطانيا
٦٦	سويسرا

وأهم ما تصبو اليه البرازيل من تشجيع رأس المال الاجنبى - فى حدود القوانين الموضوعه - أن تستفيد من ضخامة المعادن المتوفرة فى الامازون ، ومن

(٤٣) لا تعطى استثمارات اجنبية للقطاعات الاستراتيجية ، مثل البترول والمواصلات ، ولا تتعدى الشركات المملوكة للاجانب فى الصناعة ، ٥٪

مجلة ال Economist عدد ٢ سبتمبر ١٩٧٢ .

(٤٤) انظر الملحق رقم (٤) فى آخر هذا البحث عن الاستثمارات الامريكية بالبرازيل من ١٩٥٠ الى ١٩٦٣ وارباحها .

معدني النيكل والفوسفات وكذلك اليورينيوم (وبهذه المناسبة ، كانت البرازيل قد وقعت اتفاقا مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ ، لضمان الاستثمارات الأمريكية ضد المصادرة أو الحرب أو الثورة أو عدم التحويل) •

سادسا : الاشغال العامة :

وأخيرا ، تهتم البرازيل ببناء الطرق ، لتفتح مناطق جديدة للاستثمار الخاص والزراعة ، كما تهتم بتوليد الطاقة وتحسين التسهيلات في الموانئ • فمثلا زادت الطرق المعبدة من ٢٠٠٠٠ كيلومتر عام ١٩٦٣ الى ٥٥٠٠٠ كيلومتر عام ١٩٧١ ، وتخطط السلطات للوصول الى ٧٠٠٠٠ كيلومتر عام ١٩٧٤ •

وفي الوقت الحاضر ، تبنى البرازيل طريقين كبيرين هامين ، من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب ، طريقين يمران بأكثف الغابات الاستوائية ، وذلك لمساعدة سكان الشمال الشرقي المزدحم ، في الهجرة الى المناطق الجديدة ، وكذلك لربط منطقة الامازون في الغرب - تلك المنطقة الشديدة الغنى بمنابعها الطبيعية - بمناطق الصناعة في البرازيل ، في الوسط والجنوب •

وفي منطقة الامازون هذه ، توجد أنواع ثلاثة من المعادن وهي :

أولا : الحديد الخام المترسب بكميات ضخمة ، تتراوح بين ١٠٦ الى ٦٠٦ مليون طنا ، منها ٦٧٪ حديد نقي • وتنوى السلطات البرازيلية نقل الحديد الخام بالسكك الحديدية الى المناطق الصناعية ، ثم الى الساحل للتصدير •

ثانيا : الصفيح حيث تأمل البرازيل أن تجد أكبر احتياطي للصفيح في العالم • وهنا نجد أن وزارة التعدين ، بالتعاون مع أربع شركات محلية ، تكتشف مناطق الصفيح بالطائرات والرادار •

ثالثا : معدن البوكسيت Bauxite Deposits ، حيث ينقل المعدن الخام بالسفن عبر الامازون •

ويوجد في حوض الامازون ، مالا يقل عن ٣٥ مليون كيلومتر مربع ، لم

تكتشف اكتشافا حقيقيا بعد ، ويرجى بعد اكتشافها ، أن ينتقل جزء كبير من أنواع النشاط الاقتصادى الى الغرب ، بما فى ذلك طبعا عنصر العمل ، حيث يأمل المشرفون على المشروع ، أن يتوطن حوالى ١٨ مليون فى الامازون الجديد ، من شمال شرقى البرازيل ، فى عشرين عاما ، لان الشمال الشرقى - كما ذكرنا - هو بؤرة الفقر والجوع والمرض بالبرازيل .

٧ - النمو الاقتصادى أم توزيع الدخل ؟

تهتم البلاد النامية عادة ، بالنمو الاقتصادى أو توزيع الدخل ، أو تهتم بالاثنيين معا ، ولكن البرازيل منذ ثورتها عام ١٩٦٤ ، تغلبت على الاتجاهات اليسارية ، فأعطت الاولوية للنمو الاقتصادى ، ولمنابع الثروة البرازيلية التى لا ينضب معينها ، بينما اهتمت جاراتها مثل شيلى وبيرو باعادة توزيع الدخل .

والواقع أن البلاد النامية ، تحركت بسبب الحرين العالميتين والكساد الكبير ، وبدأت فى بناء صناعات محلية ، فوضعت التعريفات الجمركية وأقامت الحواجز الجمركية ، وأنشأت مراقبات النقد ، وشجعت نمو الصناعة بتقديم القروض لمستوردى المواد الخام اللازمة للصناعة ، واعفائهم من بعض الضرائب .

وسارت بلاد أمريكا اللاتينية فى هذا الطريق ، حتى أنتجت جميعها ٦٠٠.٠٠٠ سيارة كل عام ، فى منتصف الستينات ، أى بمتوسط ٦٧٠٠ سيارة لكل مشروع ، ولذا لم تستفد هذه المشروعات ، الفائدة الكلية من مزايا الانتاج الكبير ، ولم تتكون أقاليم أو تكتلات اقتصادية كبرى ، بل نمت الصناعات المحلية فى تراخ وبغير منافسة ، ولم تقو على ولوج أبواب الصادرات ، وكانت النتيجة ، عجزا فى موازين المدفوعات ونقصا فى الكفاية الانتاجية . وتطلب الامر استيراد رأس المال الاجنبى (الآلات والتكنولوجيا) ، وهذه لم تخلق الا عمالة قليلة ، حتى إذا زاد الناتج عن الطلب ، تعطلت المصانع .

هذا شكل اقتصادى اتبعته بلاد نامية كثيرة ، ولم تستطع البرازيل التخلص منه الا بالتصدير ، وازيادة الطلب الداخلى للسلع المعمرة .

وينبرى بعض الاقتصاديين البرازيليين ، وعلى رأسهم الدكتور سلسو فيرتاد Celso Furtado^{٤٥} ، الذى يقول ان زيادة الانتاجية لم تترجم الى ارتفاع فى الاجور والمرتبات ، كى تخلق طلبا أكبر على الاستهلاك ، وكى تبعث النشاط فى مزيد من الانتاج . أما تركيز الدخل (ويقصد قلة العدالة فى توزيعه) ، فسيؤدى الى فترة من فترات الكساد الصناعى .

وترد عليه السلطات العامة ، بأن دخل الفرد قد زاد فى الاعوام الخمسة الماضية ، وأن الحد الأدنى للاجور يزيد بزيادة الانتاجية ، وأن إعادة توزيع الدخل ، تقلل من المدخرات وبالتالي الاستثمارات ، وتضعف منافسة المصدرين البرازيليين فى السوق الدولية بزيادة التكاليف ، وربما تنتهى بعجز فى ميزان المدفوعات ، اذا قلت الصادرات على حساب الاستهلاك فى السوق الداخلى .

وفى معرض الرد على الدكتور فيرتادو ، يذكر المنصفون أن هناك مدرستين من مدارس الرأى ، مدرسة تتصدى لاعادة توزيع الدخل ، وتطالب بزيادة معدل النمو ، ومدرسة تناهض النمو وتجذب لاعادة توزيع الدخل . وهنا ترد السلطات العامة ثانية ، بأن فيرتادو نفسه قد ذكر فى كتابه ، أن ٥٪ فقط من البرازيليين هم الطبقة الغنية ، وتزيد السلطات العامة على ذلك ، أن البرازيليين اشتروا عام ١٩٧١ ، أكثر من ٥٢٤٠٠٠ سيارة ، أى أن الطلب زاد فى عام بحوالى ٢٤٪ ، كما زاد الطلب على وحدات تكييف الهواء فى الشمال الشرقى فى نفس العام ، بحوالى ٧٠٪ ، مما يدل على اتساع السوق وتزايد الطلب ، حتى بين متوسطى الحال ، الذين يكونون (Consorcios) جمعية لشراء سلعة مثل السيارة ، يشترك فيها مثلاً ٢٤ صديق أو قريب ، ويدفع كل منهم ١/٢٤ من ثمنها كل شهر ، وبالقراءة يحصل كل منهم على سيارة ، ويستمر الدفع حتى تنتهى الشهور كلها .

وتدافع السلطات العامة أن بالبرازيل عددا ضخما من السكان ، أى عددا ضخما من الطبقة المتوسطة التى تشتري كثيرا من السلع المعمرة ، وأن الحكومة

(٤٥) الآن فى جامعة هارفارد ، وله كتاب عن تحليل النموذج البرازيلى بالاسبانية عام ١٩٧٢ .

تسير فى تطوير المجتمع من الناحيتين التعليمية والاجتماعية ، وزيادة المشروعات العامة ، مما يخلق العمالة للكثيرين فى بقاع مختلفة ، وتأمل البرازيل أن يزيد انتاجها من السيارات ، حتى يصل الى المليون ، فى نهاية السبعينيات •

ولكن الخلاف بين المدرستين لا يقف عند هذا الحد ، بل تتقد ناره ويشتد لهيبه ، حينما يتزعم مدرسة النمو وزير المالية البرازيلى ، السنيور أنتونيو دلفيم نتو Senhor Antonio Delfim Netto ، وحينما يهاجمه أحد زعماء اعادة توزيع الدخل ، المستر ماكنمارا نفسه ، Mr Robert S. Mc Namara رئيس المصرف الدولى ، حيث يلخص نتو رأيه فى عبارته المشهورة « لو كان فى مقدور أية حكومة ، أن تغير أنموذج توزيع الدخل فى عام واحد ، دون أن تتسبب فى ارتداد recession اقتصادى كبير ، لما رفضت ذلك أية حكومة »^{٤٦} ، واذا برئيس المصرف الدولى ، يلقى خطابا فى عام ١٩٧٢ بمؤتمر التجارة والتنمية ، لهيئة الامم المتحدة فى شيلى ، ويهاجم دولا ثلاثة هى البرازيل ومكسيكو والهند ، فيقول فى معرض حديثه عن سوء توزيع الدخل فى الامم النامية « ويفترض البرهان الموجود لدينا ، أن الدول النامية وحتى منها الدول التى ارتفع معدل نموها بالنسبة الى الناتج الاهلى الاجمالى ، هى الاخرى مصابة بوباء سوء توزيع الدخل •

ففى العقد الماضى ، زاد الناتج الاهلى الاجمالى بالنسبة للفرد الواحد بالبرازيل ، زيادة حقيقية بمقدار ٢٥٪ فى السنة ، ومع ذلك انخفض نصيب الطبقة الفقيرة من السكان - وتبلغ ٤٠٪ - انخفض من ١٠٪ سنة ١٩٦٠ ، الى ٨٪ فقط عام ١٩٧٠ ، بينما ارتفع نصيب الطبقة الغنية - وتبلغ ٥٪ من السكان - ارتفع نصيبها من ٢٩٪ الى ٣٨٪ بين العامين المذكورين • وهكذا زاد غنى الاغنياء ، بينما لم يستفد الفقراء وقدرهم ٤٠٪ من السكان ، فائدة تذكر »^{٤٧} •

وظل ماكنمارا فى خطابه ، يهاجم البرازيل ومكسيكو والهند هجوما عنيفا

(٤٦) انظر مجلة ال Economist الاتفة الذكر ، ص ٣٣ •

(٤٧) انظر Address to the United Nations Conference on Trade and Development by Robert S. Mc Namara, President, World Bank Group, Santiago, Chile, April 14, 1972, p. 4.

بالارقام ، ويختص بالحديث الـ ٤٠٪ من السكان ، أى الفقراء البرازيليين الذين ابتلوا بالفقر ، ولا يزدادون الا فقرا . وضاق ذرعا وزير المالية البرازيلي بما كسبته ، وقال ان رئيس المصرف الدولي ، يحثنا على التغيير دون أن يرسم لنا الطريق ، مع أن ماكنارا كان قد ذكر في خطابه :

« ولكن حينما يصبح توزيع الارض والدخل وفرص العمل ، أمرا منحرفا مشوها ، الى حدود اليأس والقنوط ، فلا بد للمقادة السياسيين أن يوازنوا ، بين خطر الاصلاح الاجتماعى الضرورى - وان كان مكروها لهم - وبين خطر الثورة الاجتماعية .

فالعبرة « قليل جدا متأخر جدا » ، هى العبارة العالمية التاريخية ، التى تكتب على قبور الحكومات السياسية ، التى تفقد شرعيتها أمام من لا أرض لهم ولا عمل لهم ولا صوت لهم ، وما لهم إلا اليأس والقنوط .

وأنا أقترح الا تفكر فى جسامة الفقر فى الدولة النامية ، كدليل أو علامة على التخلف ، بل يجب أن نبدأ التفكير فيه ، كحالة لا بد من مهاجمتها ، داخل حدود الاطار العام ، لخطة التنمية فى الامة .

واذا لم تختار الدول النامية بنفسها ، السياسات التى تعالج هذه المشكلة ، فان المؤسسات الدولية وغيرها من منابع المساعدات الخارجية ، لا تستطيع أن تقدم الا القليل ، لمساعدة الـ ٤٠٪ من الفقراء ، هؤلاء الـ ٤٠٪ الذين يعانون من أشد أنواع الحرمان ، ويقاسون من أقصى أنواع العوز والفقر » ٤٨ .

وما أن ألقى ماكنارا خطابه ، حتى أقام الدنيا وأقعدھا فى البرازيل ، فوجهت سهام الطعن الى وزير المالية ، وتسابق الناقدون والمهاجمون ، ووجدت المعارضة فرصة سانحة لمهاجمة الحكومة ، حتى وجه أحد المعارضين حديثه فى الكونجرس الى تتو قائلا « لقد استباححت الحكومة الاجور والمهايا ، لتزيد من المدخرات الاهلية ، وان الاجور الحقيقية عام ١٩٧١ ، نقصت بمقدار ٣٠٪ عنها فى ١٩٦١ » ٤٩ .

ووجد فى الحقيقة ، أن مؤسسات التمويل البرازيلية ، لم تكن تشجع لاقراض المنشآت ، ذات العمل الكثيف ، أى التى تحارب البطالة بزيادة عدد العمال ، وأن أرقام احصاء توزيع الدخل تشير الى الآتى :

من ارقام توزيع الدخل بالبرازيل

جدول رقم (٢١) ٤٩

بين عامى	اقل من ٤٠ دولار فى الشهر (٢١٠ كروزيرو)	٤٠ - ٩٠ دولار فى الشهر (٢١١-٤٦٦ كروزيرو)	١٨٠ دولار فى الشهر او اكثر (اكثر من ٩٣٢ كروزيرو)
١٩٧٠ ، ١٩٦٠	{ زادت النسبة من ٥٥٪ الى ٦٠٪ }	{ قلت النسبة من ٣٢٪ الى ١٨٪ }	{ زادت النسبة من ٣٤٪ الى ٥٪ }

ويتضح من الارقام السالفة الذكر ، أن البرازيليين الذين يحصلون على دخل شهرى أقل من ٤٠ دولار ، زادت نسبتهم فى الستينيات من ٥٥٪ الى ٦٠٪ ، بينما قلت نسبة هؤلاء الذين يحصلون على ٤٠ - ٩٠ دولار ، من ٣٢٪ الى ١٨٪ ، ثم زادت نسبة من يحصلون على ١٨٠ دولارا فى الشهر ، من ٣٤٪ الى ٥٠٪ .

(٤٩) جدول تكون من ارقام من مجلة الـ ECONOMIST الأنفة الذكر .

(٥٠) قدم احد اساتذة الاقتصاد رسالته لنيل درجة الدكتوراه ، من جامعة YALE بأمريكا ، عن « النتائج الاقتصادية لاصلاح زراعى فى البرازيل » وبحث الاستاذ الآثار الاقتصادية ، التى تنجم فى البرازيل ، لو انها فى المستقبل اقدمت على توزيع الاراضى ، من كبار الملاك الى صغارهم ، والى عديمى الملكية ، فذكر ان بالبرازيل قانون لاصلاح وتوزيع الاراضى ، ولكنه لم يطبق ، وانه عنى فى رسالته - التى طبعت فيما بعد - بالآثار التى تنتج عن توزيع ملكية الاراضى ، وقصد الآثار الخاصة باستخدام منابع الاقتصادى فى الزراعة ، كما عنى بطريقة غير مباشرة ، باعادة توزيع الدخل وامتصاص العمال العاطلين ، واثار اصلاح الزراعى على الفائض من الحاصلات الزراعية ، الذى يذهب فعلا الى السوق ، وكذلك مبلغ ونوع التعويضات ، التى تدفع للملاك الاراضى . وعرج المؤلف على تزايد القلة ، فشرح طريقة المزارع التعاونية ، وفصل طريقة المزارع الحكومية ، وتساءل عن ايهما يكون افيد من ناحية الانتاجية . والكتاب تحليل طيب ، ملئ بالارقام والجداول والقروض والنتائج المحتملة

انظر مقدمة كتاب
Economic Consequences of a Land Reform in Brazil
by William R. Cline, N. Holland Publishing Co., Amsterdam, 1970.

ومع ذلك فإن أنصار الحكومة يقررون ، ان الارقام سالفة الذكر ليست مقنعة للأسباب الآتية :

- (أ) أنها لفترة عشر سنوات ، والحكومة الحالية لم تبدأ الا من عام ١٩٦٤
- (ب) ربما ارتفعت الاجور الحقيقية من عام ١٩٦٨ ، ولكن ارتفاعا قليلا ، لان هدف الحكومة كان النمو الاقتصادي ، ولم يكن توزيع الدخل
- (ج) زادت الاجور الحقيقية عام ١٩٧١ ، ما بين ٣٪ الى ٤٪ وزاد معدل الانماء انعام بمقدار ١١.٣٪ .
- (د) لا تأخذ أرقام الاحصاء في الحسبان ، المكاسب غير النقدية ، مثل الاعانات التي تدفع للزراعة .

ومهما يكن من أمر ، فإن الآلات الحديثة التي تستخدمها البرازيل في صناعات السكر والتبغ وعمليات الاغذية المحفوظة ، رفعت مقدار البطالة بين العمال ، كما أن السكان يزدون بمعدل حوالى ٣.٢٪ في السنة ، وكانت الحكومة ترفض في الماضي ، أن تعضد تنظيم النسل . وفوق ذلك فقد ركزت المعارضة جزءا كبيرا من هجومها ، على سياسة تنو التي انتهت بدخول منخفضة وبطالة منتشرة ، بسبب التأكيد على الانتاج الصناعى أكثر من الانتاج الزراعى ، وبسبب الآلات الحديثة التي تزيد الانتاج وتقلل العمالة . ويرفض هذا الرأى وزير المالية ، ويصر على أن ادخال التكنولوجيا الحديثة أمر هام ، للمنافسة في التصدير ، وأن الامر في بادئه كان العمل على كسب ثقة الاجانب للاستثمار ، ولا مانع في الوقت الحالى ، من استيراد الآلات ، التي توظف نسبة أكبر من العمال .

ويؤخذ على سياسة تنو أيضا ، أن سوء توزيع الدخل ، يعكس سوء توزيع التعليم . فالدخول الحقيقية لخريجي الجامعة ، زادت في العشر سنوات بمقدار ٥٠٪ ، بينما لم تزد دخول من يحملون الابتدائية عن ١٤٪ ، ثم بقى حوالى ٣٥٪ من السكان الكبار ، أميين غير متعلمين .

ويعيش بعض الاقتصاديين بين الاحصاءات العديدة ، ليبرهنوا أن ٥٪ من

المحظوظين ، يستمتعون بثلاث الدخل الاهلى ، بينما لا يزال الآلاف يعيشون فى العشش والاكواخ بالبرازيل •

وتنتهى المناقشة بين أولئك وهؤلاء ، بأن يذكر وزير المال ، أنه لا معنى لزيادة تقسيم الكعكة الى قطع أصغر ، بل الواجب أن نتجج كعكة أكبر •

بيد أن المتخصصين من رجال التنمية ، يذكرون « أن النمو لم يصبح كافيا وحده ، وأن زيادة الرفاهة للطبقات الفقيرة من المجتمع ، يجب أن تعطى أهمية أكبر ، كغرض جوهرى من أغراض التنمية وطالما أن الامم الفقيرة ، لا تستطيع الوصول الى نتائج طيبة ، باعادة توزيع الدخل عن طريق الوسائل المالية ، لان الدخل نفسه قليل ، فان الطريقة المثلى للارتقاء بحالة الفقراء ، هى ما يدخل على نوع وكمية العمل من تحسينات • ولذا يأتى توزيع الدخل كأمر هام ، بين النمو وبين العمالة ، وان أكثر الوسائل التى يمكن الاعتماد عليها ، للوصول بطبقة الفقراء الى السعادة القصوى ، هى نمو يزيد العمالة » ٥١ •

ويذكر الاستاذ كامارك ، مدير قسم الاقتصاد بالمصرف الدولى « ان أحد الدروس الاساسية ، التى تعلمها المصرف الدولى من خبرة عشرين عاما ، ان التنمية الاقتصادية أو نمو الامة ، تتوقف أصلا على التحسين المستمر ، فى طريقة تأثير الامة على منابعها الاقتصادية » ٥٢ •

٨ - تدخل الحكومة فى سوق الاوراق المالية :

أرادت الحكومة البرازيلية ، أن تشجع أبناء أمتها على الاستثمار فى الاوراق المالية ، فوضعت قانونا عام ١٩٦٧ ، يستطيع بمقتضاه حامل السهم ، أن يسترد ١٢٪

(٥١) انظر مقال البروفسور Hollis B. Chenery فى مجلة Finance and Development, Vol. 8, No. 3, September, 1971, (A Publication of the I. M. F. & W. B. pp. 16-27 especially pp. 26-27).

(٥٢) انظر Some Aspects of the Economic Philosophy of the World Bank, Transcriptions of talks by World Bank Economists at a Seminar for Brazilian Professors of Economics, September 1967, p. 7 (Appraisal of Country Economic Performance, by Andrew M. Kamarck.

من ضريبة الدخل ، ولا يدفع ضرائب - في ذلك الوقت - على مكاسبه الرأسمالية وأقبل الناس من صغار المساهمين وظلوا يشترون الاسهم ، وزادت المضاربة حتى قيل في البرازيل ، ان هناك مليون مضارب لكل عشرة آلاف مستثمر . ولذا ارتفعت اثمان الاسهم ارتفاعا خياليا ، كما يتبين من الجدول الآتي

أسعار الاسهم في ريو

الرقم القياسي لثمن السهم = ١٠٠	في أغسطس ١٩٦٥
ثمن السهم = ٤٩٠٨	في يونيو ١٩٧١
ثمن السهم = ٣٥٣٦	في آخر ١٩٧١
ثمن السهم = ١٦٣٠	في أغسطس ١٩٧٢

ويعزى الهبوط الفظيع في الاسعار للأسباب التالية :

- ١ - في يونيو ويوليو ١٩٧١ ، صدرت أسهم جديدة بكمية كبيرة جدا ، دون أن يلم المصرف المركزي بأحوالها .
- ٢ - تدخلت الحكومة نفسها ، لتحد من الطلب على الاسهم ، حينما أراد أصحاب الودائع - في يوليو ١٩٧١ - الحصول على أموالهم سائلة .
- ٣ - قللت المصارف ائتمائها بمقدار ٥٠٪ .

وعلى العموم ، تدخلت الحكومة لانعاش الطلب من جديد ، مع مراقبة السوق ومراقبة المصدر من الاوراق الجديدة . ولعل سوق الاوراق المالية ، قد أعادت للبرازيل ، بعض أموال أغنيائها ، ممن كانوا يودعونها في الخارج ، كالعادة في أمريكا اللاتينية .

٩ - المعادن والصناعة :

وفي البرازيل ثروات ومنابع لا حصر لها ، وتتضمن ثلث احتياطي العالم من خام الحديد ، وكميات ضخمة من المنجنيز وغير ذلك من المعادن مثل الصفيح . ولما كانت البرازيل أكبر سوق لأمريكا اللاتينية ، ولما كانت الصناعة قد

تطورت نسبيا بها ، فقد أصبحت البرازيل القاعدة الطبيعية ، التى تمد بصناعاتها الاساسية ، سوق أمريكا اللاتينية ، الذى يتمثل فى بلاد « اتحاد التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (LAFTA) Latin American Free Trade Association » ولعل هذا يعود أيضا ، الى طول الساحل البرازيلى ، وكثرة عدد الدول المجاورة للبرازيل •

وقد ساعدت هذه العوامل ، على أن يزيد الانتاج الصناعى بحوالى ١١٢٪ عام ١٩٧١ •

أما أهم صناعات البرازيل فهى :

صناعة الصلب :

كان انتاج الصلب ثابتا عام ١٩٧١ ، فى كل من بريطانيا واليابان والولايات المتحدة ، ولكنه زاد فى البرازيل بمعدل ٢٨٪ ، وأنتجت مصانع الصلب أكثر من ٦ مليون طن فى ذلك العام ، ويأمل المخططون فى الحكومة ، أن يصل الانتاج الى ٢٠ مليون طن عام ١٩٨٠ •

ويحتاج التوسع فى صناعة الصلب ، الى تمويل أجنبى يصل الى ٦٠٠ مليون دولار ، من القطاع العام وحده ، واتفق فعلا مع المصرف الدولى ومصرف الاستيراد والتصدير بأمريكا ، على تمويل الجزء الأكبر من المبلغ المذكور •^{٥٣}

وجاء تحويل جزء كبير من الاستثمارات الى صناعة الصلب ، كنتيجة لاسباب كثيرة منها :

- (أ) توفير مبلغ كبير من العملة الصعبة ، يقدره المصرف الدولى بمقدار ٣٢٥ مليون دولار فى العام ، عند نهاية الخطة •
- (ب) زيادة التصدير •

(٥٣) بهذه المناسبة اقترضت البرازيل ، من المصرف الدولى عام ١٩٧١ ، خمسة قروض بلغ مجموعها ١٦٠.٤ مليوناً من الدولارات - انظر مجلة Finance & Development الأتفة الذكر ، ص ٤٧ •

- (ج) وجود نوع جيد من الحديد الخام بالبرازيل ، وبكميات هائلة .
 (د) تدرب الحكومة في الخارج ، حوالى ألف من الفنيين والخريجين لتغطية كل ما تحتاجه صناعة الصلب .

صناعة السيارات :

وصل انتاج عام ١٩٧١ من السيارات ، الى حوالى ٥١٦٠٠٠ سيارة ، وتشير الخطة الى انتاج مليون سيارة عام ١٩٧٦ ، اذ لا يزال بالبرازيل ، ٢٣ سيارة فقط لكل ١٠٠٠ من السكان .

ومن الامور الهامة التى اتبعتها البرازيل ، تقليل عدد أشكال السيارات ونماذجها ، حتى أن شركة واحدة ، ستزيد انتاجها اليومى ، من ١٢٠٠ الى ١٦٠٠ سيارة ، ابتداء من الشهور الاخيرة لعام ١٩٧٢ . وكذلك ادماج بعض الشركات للاستفادة من وفورات الانتاج الكبير ، فمثلا اندمجت شركتان كانتا تنتجان معاً ٦٢٠٠٠ سيارة عام ١٩٦٧ ، بعدد من الموظفين والعمال قدره ١٥٠٠٠ ، وتنتج الشركة الجديدة المدمجة ، ٩٥٠٠٠ سيارة الآن ، بنفس القدر من القوة العاملة .

الصناعات الالكترونية :

زاد الانتاج في هذه الصناعة ، بمقدار ١٨٪ عام ١٩٧١ ، وعلى الاخص في سلع مكيفات الهواء والمراوح والثلاجات والراديو والجرافوفون . وعلى سبيل المثال ، أنتجت البرازيل في العام المذكور ، ٩٥٨٠٠٠ جهاز تلفزيون .

وهناك صناعات أخرى هامة ، مثل البتروكيماويات وبناء السفن والمنسوجات والصناعات الخشبية .

ومن الضروري - فى رأى الاستاذ Celso Furtado ٥٤ - أن يتغير هيكل الصناعة البرازيلية ، فى الربع الاخير من القرن العشرين ، بحيث تنمو صناعة سلع الانتاج ، بمعدل أكبر من معدل نمو الصناعة كلها ، وذلك لعدة أسباب منها :

(٥٤) انظر كتاب Celso Furtado, The Economic Growth of Brazil, University of California Press, Berkeley and Los Angeles, 1963, p. 262.

- أولا : تجنب تقلبات قدرة الاستيراد ، التى تعتمد على تكوين رأس المال •
- ثانيا : تأمين مستوى العمالة •
- ثالثا : المحافظة على معدل النمو •

١٠ - خلق البواعث للصناعة :

ظل الشمال الشرقى محور التجارب ، لخلق البواعث والجوافز نحو تصنيعه ، وانتشاله من هوة الدخل المنخفض والكوارث التى تحيق به أحيانا • من ذلك أن القانون يسمح للمستثمر الخاص ، بأن يوفر ٥٠٪ مما يدفعه من ضرائب ، بشرط أن تذهب الاموال المدخرة ، لتمويل المشروعات فى الشمال الشرقى ، عن طريق مجلس كوتته الحكومة ، للبت فى المشروعات وأسبقيتها •

ونجحت هذه الطريقة بالفعل ، فأغرت رجال الاعمال على الاستثمار ، وجاءت معظم الاموال مما وفرته حوافز التصنيع • ففى عام ١٩٧١ وحده ، استثمر مجلس الاستثمار ١٤٠٦ بليون كروزيرو ، أى ٢٥٠ بليون دولار فى ٨٨٤ مشروع صناعى وزاد العمال الصناعيون بمعدل سنوى قدره ٣٦٪ ، بين عامى ١٩٥٩ ، ١٩٧١ ، مع أن المتوسط السنوى فى الخمسينيات ، لم يزد عن ١٤٪ •

ووجهت الى مجلس الاستثمار عدة انتقادات منها :

- ١ - أن المجلس لم يحسن انتقاء المشروعات ، وخاصة فى السنوات الاولى ، لانه سمح فعلا بأن ترسل ساءوا باولو ، قطعا كثيرة تكون سلعة معينة ، تباع فى الجنوب أو الوسط ، والمفروض أن تتصنع السلع فى الشمال الشرقى •
- ٢ - حينما فاض التمويل وكثر لدى الشمال الشرقى ، اختار المجلس المشروعات التى يعظم فيها رأس المال والتكنولوجيا ، فلم توظف الا عددا قليلا من العمال •

ومن دراسة المنطقة حول مدينة سلفادور ، يتضح أن أعمالا ستخلق قدرها ٢١٠٠٠ عمل ، بعد استثمار ٣١ مليون كروزيرو • أى أن نفقة تشغيل العامل تبلغ حوالى ١٥٠٠٠٠ كروزيرو (أى ٢٧٠٠٠ دولار أو حوالى ٩٠٠٠ دينارا

(ب) . والرقم يقل في صناعات المنسوجات ، ويزيد عن ذلك في صناعات البتروكيماويات . وقد اتجه المخططون في الشمال الشرقي ، الى الاخذ في الاعتبار ، اختيار الصناعات التي يزيد فيها عنصر العمل ، والتي تتصل بالزراعة ، كى يزيد عدد العمال المشتغلين .

١١ - الأودية الزراعية :

في البرازيل أودية حول الأنهار ، مثل وادى ساءوا فرانسيسكو ، الذى يتكون من حوالى ٢٦٠٠ كيلو متر مربع ، ثم أودية ذات أرض شديدة الخصوبة ، تفكر البرازيل في زراعتها بالآلات الحديثة ، ثم رباها وانشاء الطرق بها ، ليسهل نقل الحاصلات الزراعية الى الاسواق . وفى معظم الاودية التى تنوى البرازيل اصلاحها ، توجد مساقط مياه فى الأنهار ، يمكن منها توليد القوى المحركة . والحكومة تختار الآن بين انتاج عال من الحاصلات الزراعية ، عن طريق آلات الحرث والحصد ، مع استعمال طرق الزراعة الفنية الحديثة ، وهنا سيقبل عدد العمال الموقفين أو تختار الحكومة توسيع الرقعة الزراعية وتقليل الميكنة ، كى يتزايد عدد العمال المشتغلين فى الاودية الجديدة .

١٢ - أخيرا :

إذا أريد للبرازيل أن تنمو ، وإذا أريد لمستوى معيشتها أن يرتفع ، فلا بد لها :
(أ) أن تستمر صادراتها فى التزايد ، كى تقلل من ديونها الخارجية ،
وكى تضمن أسواقا لمنتجاتها المتزايدة .

(ب) أن تحاول تنظيم النسل ، وذلك للحد من نمو السكان المتزايد فى المدن ، ولكى لا تقع البرازيل فيما وقعت فيه بلاد نامية كثيرة ، من حيث الجهود الكبرى التى تبذل للتنمية ، مع ترك الانفجار السكانى ، يهدم الكثير من تلك الجهود ، وأخيرا لكى تحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للشمال الشرقى .

(٥٥) فى تصريح لوكيل وزارة الصناعة المصرية انه « تقرر انشاء مصنع جديد للملابس الجاهزة والتريكو ، بتكلف ١٤٨٤٨٠٠٠ جنيها مصريا ، ويخلق عماله لحوالى ٣٠٨٠ ماملا ، أى ان نفقة خلق عمل بمصر تساوى حوالى ٤٤٩٨ جنيها مصريا » . انظر صحيفة الاخبار عدد ٩ اكتوبر ١٩٧٢ .

- (ج) أن تزيد من مدخراتها ، كى تزيد من استثماراتها •
 (د) أن تقلل الفروق الشاسعة بين الدخول •
 (هـ) أن تدخل الصناعات الكثيفة العمل ، بدلا من الآلات الكثيفة فى رأس المال •
 (و) أن تغير طريقتها فى محاربة التضخم ، حتى لا يصبح جزءا من اقتصادها وكيانها •
 (ز) انشاء صندوق دعم لكل سلعة هامة ، حتى لا يضار المنتجون سنة انخفاض الاسعار •

ملحق رقم (١) ٥٧
 عجز الميزانية

السنة	بليون كروزيرو	السنة	بليون كروزيرو
١٩٥٠	٤	١٩٦١	١٣٨
١٩٥٥	٨	١٩٦٢	٢٨١
١٩٦٠	٧٧	١٩٦٣	٥٠٥

(٥٧) انظر ص ٥٣ من The New Brabil عن صندوق النقد الدولى •

(٥٦) كانت الديون الخارجية للبرازيل (بما فيها ديون القطاع الخاص) كما يلى :

جدول رقم (٢٢)

آخر ديسمبر	الدين الكلى بملايين الدولارات الأمريكية	ما صرف من الدين بملايين الدولارات الأمريكية
١٩٦٨	٤٣١٠.١	٢٧٣٦.٥
١٩٦٩	٣٥٢٢.٢	٢٧٢٩.٦

World Bank, Annual Report, 1970, pp. 72-73
 World Bank, Annual Report, 1971, pp. 64-65.

انظر

ملحق رقم (٢) ٥٧
صادرات وواردات البرازيل (١٩٥٠ - ١٩٦٤)
(بملايين الدولارات)

١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	١٩٦٠	١٩٥٩	١٩٥٨	١٩٥٥	١٩٥٠	
١٤٣٠	١٤٠٦	١٢١٤	١٤٠٣	١٢٦٩	١٢٨٢	١٢٤٣	١٤٢٣	١٣٤٧	الصادرات (قوب)
١٠٨٠	١٤٨٧	١٤٧٥	١٤٦٠	١٤٦٢	١٣٧٤	١٣٥٣	١٣٠٦	١٠٩٨	الواردات (سيف)
٣٥٠	٠٨١	٢٦١	٠٥٧	١٩٣	٠٩١	١١٠	١١٧+	٢٤٩+	العجز او الفائض

ملحق رقم (٣) ٥٨

صادرات وواردات البرازيل (١٩٦٥ - ١٩٧٠)
(بملايين الدولارات)

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	
٢٧٣٩	٢٣١١	١٨٨١	١٦٥٤	١٧٤١	١٥٩٦	الصادرات (فوب)
—	٢٢٦٥	٢١٣٢	١٦٦٧	١٤٩٦	١٠٩٦	الواردات (سيف)

ملحق رقم (٤) ٥٩

استثمارات شركات الولايات المتحدة في البرازيل وارباحها

السنة	الاستثمارات الكلية (بملايين الدولارات)	العائد الصافي في المائة
١٩٥٠	٦٤٤	١٤ر٩
١٩٥٧	٨٣٥	٨ر٣
١٩٦٠	٩٥٣	٨ر٤
١٩٦١	١٠٠٦	٧ر
١٩٦٢	١٠٨٤	٧ر٦
١٩٦٣	١١٢٨	٥ر٨

(٥٨) انظر احصائيات صندوق النقد الدولي ، مجلد ٢٤ عدد ٧ ، يوليو ١٩٧١
الآنف الذكر صص ٦٦ - ٦٧ .

(٥٩) جدول ص ٢ من بحث THE NEW BRAZIL الآنف الذكر

ملحق رقم (٥)

بيان تفصيلي لأسعار الصرف الحرة ١٠
(بالكروزيرو لكل دولار)

١٩٧٠	١٩٦٨
نهاية مارس ٤٩٠ر	نهاية مارس ٣٢٢٠
» يونيو ٥٦٠ر	» يونيو ٣٢٢٠
» سبتمبر ٧٢٠ر	» سبتمبر ٣٧٠٠
» ديسمبر ٩٥٠ر	» ديسمبر ٣٨٣٠
١٩٧١	١٩٦٩
نهاية يناير ٩٥٠ر	نهاية مارس ٤٠٠٠ر
» فبراير ٥٠٣ر	» يونيو ٤٠٥٠ر
» مارس ١١٠ر	» سبتمبر ٤١٥٠ر
» أبريل ١١٠ر	» ديسمبر ٤٣٥٠ر
» مايو ١٩٥ر	

وكان المعدل الذي استخدمه الصندوق عام ١٩٧١ هو ٨٣ر لكل دولار

» » » » »	من ديسمبر ٦٢ - يناير ٦٦	» » » » »
» » » » »	من فبراير ٦٦ - فبراير ٦٧	» » » » »
» » » » »	من مارس ٦٧ - ديسمبر ٦٧	» » » » »
» » » » »	من يناير ٦٨ - سبتمبر ٦٨	» » » » »
» » » » »	من أكتوبر ٦٨ - مايو ٦٩	» » » » »
» » » » »	من يونيو ٦٩ - نوفمبر ٦٩	» » » » »
» » » » »	من ديسمبر ٦٩ - يوليو ١٩٧٠	» » » » »
» » » » »	من أغسطس ٧٠ - نوفمبر ١٩٧٠	» » » » »